

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا ..... (المكسيك)

بمجال نزع السلاح والأمن الدولي التي تنتظر اللجنة الأولى في هذه الدورة. وتود وفود الجماعة الكاريبية أيضا أن تحيي مرة أخرى موظفي إدارة شؤون نزع السلاح، على العمل الممتاز الذي قاموا به طوال هذه السنة.

من دواعي قلق وفود الجماعة الكاريبية أن علينا أن نعترف مرة أخرى بأن المناخ الحالي السائد في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي لا يلهمنا ثقة كبيرة في أننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نفي بالتزامنا الوارد في الميثاق بصون السلم والأمن. فلم يتحقق في الآونة الأخيرة سوى تقدم ضئيل في استعادة الثقة في المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الأهمية؛ فالاتفاق على إجراءات للتحقق المعزز لا يزال بعيد المنال؛ ومؤتمر نزع السلاح ما زال يعاني من الجمود؛ والإنفاق العسكري العالمي ما زال يسجل ارتفاعا.

وفي ضوء هذه الخلفية، انخرطت اللجنة هذه، والجمعية العامة برمتها، في ممارسة لفحص الذات والتأمل، في محاولة لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بأن تجعل هذه الهيئة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٧٢ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة بيتل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الثلاث عشرة التالية الأعضاء في الجماعة الكاريبية: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، وبلدي، جزر البهاما. وتود وفود الجماعة الكاريبية أن تهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب، على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة الهامة جدا. وإننا على ثقة من أنكم ستقودون عملنا إلى خاتمة ناجحة. ونتعهد لكم بكامل الدعم والتعاون في هذا الصدد.

ووفود الجماعة الكاريبية تشكر السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الاستهلاكية التي سلط فيها الضوء على بعض الأمور الملحة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ ورسم الطريق أمامنا لمواصلة تحقيق أغراض المعاهدة ومقاصدها.

وفي هذا الإطار، تطالب دول الجماعة الكاربيية أيضا بتجديد الالتزام بالنهوض بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها، نصا وروحا، بما في ذلك من خلال اتخاذ الدول للتدابير الفورية التي يلزم التقييد بها لنفاذ تلك المعاهدة. ونحیی عمل الأمانة التقنية المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل النهوض بنفاذها.

ونحن ملتزمون بقوة بعملية التعاون الإقليمي لتعزيز عدم الانتشار النووي وإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومن دواعي الارتياح الكبير لدول الجماعة الكاربيية أن معاهدة تلاتيلوكو تحظى بتقيد شامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تنشأ في منطقة ازدحام كثيف بالسكان. ونحث الدول الأخرى المشاركة في مناقشات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المضي بتلك العمليات قدما سعيا إلى بلوغ الهدف الهام المتمثل في عدم الانتشار.

ونحن، الأعضاء في المجتمع الدولي، قد قطعنا على أنفسنا عهدا بمراقبة أنواع معينة من الأسلحة والقضاء عليها، بعد أن أدركنا الآثار غير التمييزية المدمرة لتلك الأسلحة على العسكريين والسكان المدنيين على حد سواء. وفي هذا الإطار، تلتزم دول الجماعة الكاربيية بتنفيذ الاتفاقيات التي تحكم استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وعليه، فإننا نرحب بمبادرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتنظيم حلقة دراسية إقليمية حول عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها، ستعقد في سانت كيتس ونيفس في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. ودول الجماعة الكاربيية ملتزمة أيضا بعملية تطوير وتعزيز ترتيبات

أكثر فاعلية. ووفود الجماعة الكاربيية تثني على العملية التي بدأها سلفكم والتي تواصلوها، سيدي الرئيس، لترشيد عمل اللجنة وتنشيطها، في تناسم مع العملية الجارية لتنشيط الجمعية العامة برمتها. واتخاذ القرار ٣١٦/٥٦ في وقت سابق من العام الحالي قد وفر الزخم والإطار اللازمين لمداولتنا بشأن السبل الإجرائية والموضوعية لتحسين أساليب عملنا.

ودول الجماعة الكاربيية ترحب بالشفافية والحوار الصريح اللذين تميزت بهما مناقشاتنا لموضوع الإصلاح حتى الآن، وتطلع إلى استمرار المناقشات بشأن الوسائل العملية والواقعية التي تجعل عمل اللجنة، ومن ثم الجمعية العامة ككل، أكثر تأثيرا على جدول أعمال نزع السلاح العالمي والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. ولكن، يجب أن نتأكد من أننا لا نشرع في الإصلاح بوصفه غاية في حد ذاته، بل باعتباره وسيلة للإحراز تقدم حقيقي بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا والتي ما زالت لم تحل. وأملنا أن يقترن دافع الإصلاح بالإرادة السياسية اللازمة لضمان وفائنا جميعا بالتزاماتنا بموجب الميثاق.

إن موضوع أسلحة الدمار الشامل يبقى في مقدمة شواغلنا الجماعية. ودول الجماعة الكاربيية لا تزال تشعر بالقلق لأن بعض الصكوك القانونية الرئيسية التي تحكم جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف أصبحت مهددة أو توقف تنفيذها في الآونة الأخيرة. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا التزامنا بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما فتئنا نطالب بإضفاء الطابع العالمي عليها. وندعو أيضا جميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة إلى تنفيذ التزاماتها بالكامل بموجب المادة السادسة من المعاهدة، إلى جانب الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ودول الجماعة الكاربيية تتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي التالي الذي يعقد في العام القادم باعتباره فرصة

الأحيان من خلال تحويل الأسلحة من التجارة المشروعة إلى غير مشروعة. ونتيجة لذلك تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الآن أحد أكبر التهديدات للأمن الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلداننا الصغيرة. وكما قلنا مرارا، يستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من يسعون إلى زعزعة استقرار منطقتنا عن طريق شبكات إجرامية ضالعة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. وتشكل تلك الأنشطة تحديا خطيرا لبنيتنا التحتية الأمنية وتساعد على تقويض النسيج الاقتصادي والاجتماعي لدولنا، حيث أنها تسهم في تزايد الجريمة، لاسيما جرائم العنف.

وفي مواجهة ذلك الخطر المتعدد الجوانب، ترحب الجماعة الكاريبية بدرجات التعاون الذي يجري القيام به على الصُّعد الثنائية وشبه الإقليمية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التعاون من خلال أعمال أمانة الجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميعها قدمت المساعدة في تنفيذ برنامج العمل والاتفاقات الأخرى التي ترمي إلى الحد من انتشار تلك الأسلحة.

وفي ذلك السياق، ترحب دول الجماعة الكاريبية بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، الذي عُقدت دورته الموضوعية الأولى في حزيران/يونيه هذا العام. وكما قالت الجماعة الكاريبية آنذاك، نعتقد أن صكا دوليا فعالا ومتعدد الأطراف وملزما قانونيا لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة سيكون إسهاما ذا شأن في جهودنا الوطنية والثنائية والإقليمية الحالية للتحكم في ظاهرة ترهق مواردنا البشرية والمالية بشدة. وستبقى دول الجماعة الكاريبية

للتحقق تحكم استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة البيولوجية، بوصفها وسيلة لتحقيق مستويات أكبر من الثقة بين الدول.

والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعي تماما الآثار المدمرة للألغام الأرضية، لاسيما بالنسبة للأعضاء الأشد ضعفا في مجتمعاتنا، بمن فيهم النساء والأطفال. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مؤتمر الاستعراض الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي يعقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. وفي مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خالٍ من الألغام، سيقم زعماء العالم ما أحرز من تقدم في إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وباعتماد مشروع إعلان وخطة عمل المؤتمر، نتوقع من الدول الأطراف أن تعيد الالتزام بالتصدي للتحديات الباقية. ومازالت الجماعة الكاريبية ملتزمة بعلمية اتفاقية أوتاوا، وهي تعرب عن تقديرها للدعم والمساعدة اللذين تتلقاهما من المجتمع الدولي في إزالة الألغام وتدمير مخزونها في المناطق القليلة الموجودة في بعض أراضينا المزروعة بالألغام.

ومع أن شبح أسلحة الدمار الشامل يخيم علينا جميعا، أدرك المجتمع الدولي بحق الخطر المتزايد الذي يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقرر اتخاذ إجراء بشأنه. ودول الجماعة الكاريبية ملتزمة التزاما قويا بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عُقد في عام ٢٠٠١. ولا تنتج دول الجماعة الكاريبية أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة، كما أننا لسنا من كبار المستوردين لذلك النوع من الأسلحة. ومع ذلك، ورغم قصارى جهدنا، مازلنا نواجه انتشارا منفلتا للأسلحة غير القانونية في كل أنحاء أراضينا، والذي يتم في أغلب

الوطنية أنظمتها النقل التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تقدم المعلومات ذات الصلة بعمليات شحن هذه المواد. وتدرك دول الجماعة الكاريبية الحاجة إلى سلامة وأمن تلك الشحنات وحق الدول بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولكننا نؤكد أنه ينبغي ألا تضر تلك الاعتبارات بالتنمية المستدامة لدول أخرى.

ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعاود التركيز على جدول أعمال نزع السلاح العالمي ونحن نعالج المسائل غير المحسومة ونبحث عن سبل التصدي للتهديدات الجديدة، بما فيها القلق إزاء إمكانية حصول أطراف من غير الدول على أسلحة دمار شامل. ولذلك تعيد دول الجماعة الكاريبية التأكيد أيضا على أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار حاسم بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرس لترع السلاح. واتفقنا على أن هناك العديد من التهديدات الجديدة التي نواجهها، وكذلك تهديدات قديمة مازلتنا تتعرض لها. ولذلك آن الأوان لإعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ القائمة وللاتفاق على بعض الاستراتيجيات الجديدة للتصدي لهذه التهديدات.

ورغم وجود أسباب كافية لتثبيط المهتم، ليس مقبولا، بل من المستحيل، أن يدير المجتمع الدولي ظهره لبعض المسائل في مجال نزع السلاح. فلقد اتسم العقد الماضي بزيادة الالتزامات من جميع الدول الأعضاء بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. لذلك يجب أن نضع جهودنا في تنفيذ كلا جانبي المعادلة؛ وإلا سنخفق في الوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر اللجنة الأولى بأهمية التزام

مشتركة تماما في مداوات الفريق العامل، ونتطلع إلى المرحلة المقبلة في عمله. و مازلتنا أيضا ندعو إلى إحراز تقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك التزام البلدان المنتجة بوضع ضوابط فيها على نقل الأسلحة، وممارسة الدول المنتجة لقدر أكبر من التدقيق في شهادات المستخدم النهائي والالتزام الفعلي بتنظيم السمسة. فاستخدام الأدوات المتاحة لنا حاليا واستحداث أدوات جديدة سيكفلان للعمل الوطني والجماعي المتضافر أن يمكن المجتمع الدولي من القضاء على هذه التجارة المهلكة.

ولا تزال من المسائل الأخرى ذات الأهمية القصوى لمنطقة البحر الكاريبي هي الشحن العابر للنفائيات النووية في البحر الكاريبي. وتعتقد بلدان الجماعة الكاريبية أن عمليات الشحن العابر تلك وما يصاحبها من احتمال وقوع حوادث تمثل خطرا داهما على التنمية الاقتصادية وأمن منطقتنا. وفي ذلك السياق، رحبت الجماعة الكاريبية بقيام مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالاعتراف صراحة بمشوم الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الساحلية فيما يتعلق بالنقل البحري للمواد المشعة، ورأت في ذلك إقرارا بمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية الحيز البحري للدول الساحلية الواقعة على طريق النقل من الأخطار الكامنة في نقل تلك المواد.

وتشجعنا بصفة خاصة الجهود الحالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفائيات المشعة عبر الحدود الدولية، والقرار السنوي الذي يتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تدابير تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالسلامة في المجال النووي ومجالات الإشعاع والنقل وإدارة النفائيات. ونطالب جميع الدول بالتنفيذ الكامل لهذين الصكين، بما في ذلك دعوة الدول الناقلة للمواد المشعة إلى توفير ضمانات للدول المحتمل تضررها بأن تراعى أنظمتها

مفيدان في هذا الصدد فهما تقصران عن توفير الضمانات المطلوبة. ولذلك فإن حكومتي تحت المجتمع الدولي على أن يتحرك بسرعة صوب القضاء الكامل على هذه الأسلحة مصحوبا بالتعهد بوقف إنتاجها.

وفي الوقت نفسه يجب أن نضعف جهودنا للحد من تدفق الأسلحة التقليدية التي تعمل على إذكاء جذوة الصراعات في جميع أنحاء العالم.

ونلاحظ مع القلق أن صون السلم والأمن الدوليين ما زال يشوبه العديد من العوائق، ليس أقلها الافتقار إلى إحراز تقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح. ويشكل ذلك مثلما قلت من قبل، علاوة على المخاطر الجديدة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، أخطارا داهمة على السلم والأمن الدوليين.

وهناك اليوم من عمليات حفظ السلام أكثر مما يبدو أن المجتمع الدولي قادر على الاحتفاظ بها أو راغب في ذلك. وبقدر متزايد، سيتعين علينا أن نستثمر المزيد ليس فقط في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام ولكن أيضا في التنمية لكي نتصدى على نحو كامل للأسباب الجذرية للتوتر ونعالجها. ولا يصلح ذلك النهج في الصراعات بين الدول فحسب ولكن في الصراعات التي تعددت داخل الدول أيضا.

إن المبادرة التي اتخذتها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح جديرة بالإشادة. ونحن نتطلع إلى الاضطلاع بقدر أكبر من العمل في مجال نزع السلاح والتنمية.

ونحن نؤيد بشدة العمل الذي ينجز الآن في صياغة صك دولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتواصل حكومة بلادي الانخراط في تلك العملية المهمة جدا. وتعتقد حكومة بلادي أن الوضع الأمثل هو أن تكفل

الصمت أثناء الاستماع إلى المتكلمين. كما أود أن أطلب من الأعضاء إجراء أية محادثات خارج القاعة. وأية محادثات يتعين إجراؤها في القاعة ينبغي إجراؤها بأشد الاحترام لمن يتكلمون.

**السيدة مانغري (غيانا) (تكلمت بالانكليزية):**

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص تهنئي لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والخمسين. وبالمثل، أتقدم بتهنئي لأعضاء المكتب الآخرين. وستكون قيادتكم، سيدي الرئيس، أمرا أساسيا لنجاح مداولاتنا.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به للتو ممثل جزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية. علاوة على ذلك، أود أن أعرض منظورا وطنيا بشأن بضع نقاط ذات أهمية خاصة لنا.

بوصف غيانا دولة صغيرة وضعيفة، فإنها تعلق أهمية على منظومة الأمن الجماعي التي توفرها الأمم المتحدة. وتشكل الأخطار الجديدة لانتشار أسلحة الدمار الشامل خطرا داهما على السلم والأمن الدوليين. ولن نحقق النقلة المطلوبة في مواقف هذه الهيئة إلا عندما تتجاوز الوصفات التمهيديّة والإجرائية ونستكشف روح التفاوض في اندماج كامل.

إننا مضطرون لأن نتذكر أن أخطار الكارثة النووية ما زالت حقيقية وماثلة للغاية. فمن المستحيل أن نضمن، في عالم غير مستقر كعالمنا، عدم استخدام الأسلحة النووية سواء بشكل متعمد أو غير متعمد. ولن يمكن بغير المنع الكامل لهذه الأسلحة، الملزم لجميع الدول، تقليل خطر حدوث مأساة نووية. وينبغي أن تقتصر التجارب النووية فقط على الأغراض السلمية لخدمة التنمية العالمية.

ومع الاعتراف بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هما قيّدان

إن أيسلندا بوصفها عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أكدت البيان الذي أدلى به يوم الاثنين الماضي في جلستنا الثانية السفير كريس ساندرز من هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد تصدرت اللجنة الأولى، من بعض الوجوه، الطريق إلى تقديم مقترحات ملموسة لتبسيط عمل اللجنة في الجمعية العامة وجعله أكثر فعالية. وأود أن أعرب عن تأييدنا لتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. ونؤيد فكرة إجراء دراسات أقل ولكنها أفضل وإصدار قرارات أقل ولكنها مركزة أكثر لكي تكون لدينا فرصة واقعية لمتابعتها. ونؤيد أيضا وضع نظام يمكن عن طريقه أن نقر التدابير التي نحتاج إليها وفترة تنفيذها - بحيث يمكننا أن نحدد تلك التدابير إذا رأينا أنها ضرورية من واقع خبرتنا. وبالإضافة إلى ذلك نؤيد التجميع المواضيع المقترح لبنود جدول الأعمال.

وحتى الآن، وأثناء المناقشة العامة أعرب العديد من المتكلمين عن عميق القلق فيما يتعلق بالخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والإمكانية الحقيقية لحصول الدول المارقة والجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة. وتعتقد حكومة بلادي أن تلك القضية ذات أهمية كبرى لأمن العالم ويجب أن يعالجها المجتمع الدولي بفاعلية.

وبوصفنا دولة في وسط عدد من أكثر الممرات البحرية ازدحاما في العالم، فنحن نولي أهمية كبرى لأي تأييد للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تهدف إلى منع تدفق أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها والمواد ذات الصلة من وإلى الدول والأطراف من غير الدول.

ومثلما ذكرنا مرارا، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي دعامة أساسية للحد من الأسلحة. ويجب أن نحافظ عليها ونعززها. وعلى الرغم من عدم

الوثيقة الملزمة قانونا تحقيق نتائج تدريجية. ونظرا للأثر الهدام لهذه التجارة ينبغي أن يظل الاهتمام الجاد بهذا الموضوع أولوية في عمل اللجنة الأولى.

ويرحب وفد بلادي أيضا بالعمل الجاري إنجازه للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد ويتطلع إلى تنفيذ خطة العمل التي سنتج من مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام والمقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وقبل كل شيء، يجب أن نكتشف بحثنا عن نظام جماعي للأمن يمكن أن تعتمد عليه جميع الدول لتحقيق حمايتها. والخطوط العريضة لهذا النظام موجودة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا نحتاج إلى أن نبني عليه لكفالة أن يكون هذا النظام عمليا. وبتزايد أهمية وضع نموذج للتقدم والتنمية في المستقبل، يجب أن تؤكد اللجنة الأولى مجددا بقوة أولويات جميع الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية وأولويات المجتمع الدولي بأسره وأن تسلم بهذه الأولويات.

وفي ختام بياني، فإن وفد بلادي يولي أهمية كبيرة لتحقيق اتفاق عام بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تتحول اللجنة الأولى إلى هيئة تحظى بثقة وتأييد جميع الدول. وفيما يتعلق بتحسين فعالية عمل اللجنة الأولى، فإن وفد بلادي مستعد للإسهام. وذلك لأنه بدون نهج تعاوني وشامل بحق لن يمكننا التوصل إلى نتائج مرضية وملزمة لجميع الدول الأعضاء. ومن الواضح أن شواغلنا قد تغيرت لكي تتواءم مع ظروف عالم اليوم. وبينما نواصل خدمتنا لقضية تحقيق السلام والأمن العالميين، ينبغي أن تصبح حتميات التغيير غير قابلة للمقاومة.

**السيد هانسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): نتمنى لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء مكتب اللجنة الأولى وموظفيها التوفيق في العمل المهم الذي ينتظركم.

الجديد، لا يمكن الامتثال لالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة انتقالية. وفي ذلك الصدد، فإن البرازيل - بالإضافة إلى الأغلبية العظمى من البلدان الأخرى - تعتقد أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها وكفالة أهما لن تنتج أبدا بعد ذلك.

ولا تشارك البرازيل في أي تحالف استراتيجي أو نظام أمني يشمل إمكانية استخدام الأسلحة النووية. فالترامنا بعدم الانتشار مستمر ولم تخف حدته. وقبل انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار بزمان طويل، كانت قد قررت ألا يتوقف أمنها الوطني على تطوير الأسلحة النووية. فاشتركنا في الستينات في المفاوضات التي أدت إلى إقامة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من خلال معاهدة تلاتيلولكو. وفي الثمانينات، حظر الدستور البرازيلي استخدام الطاقة النووية لغير الأغراض السلمية الصرفة. وفي أوائل التسعينات، وقعت البرازيل اتفاق الضمانات الرباعي مع الأرجنتين والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأخضعنا جميع منشآتنا النووية للضمانات الشاملة. ونحن أعضاء فعليون في مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

شغلت نائبة الرئيس، السيدة أغايانيان (أرمينيا)، مقعد الرئاسة.

أما التأكيد المتزايد على تعزيز آليات عدم الانتشار في الحالة الدولية الراهنة فيجب أن تصحبه جهود مماثلة من حيث نزع السلاح والنهوض بالتعاون الدولي من أجل إنتاج التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ومن دواعي الأسف أننا بدلا من ذلك نرى مبررات جديدة تُلمَس للاحتفاظ بأسلحة نووية جديدة وأكثر تطورا أو لصنعها. وتتمثل

التوصل إلى اتفاق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للأطراف في المعاهدة، فنحن نأمل في التوصل لنتيجة مثمرة لعمل اللجنة.

**السيد بارفوس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن وفد البرازيل، أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم التعويل على كامل تعاون الوفد البرازيلي.

(تكلم بالانكليزية)

لقد أتاحت لوفد بلادي بالفعل فرصة مخاطبة هذه الهيئة بالنيابة عن مجموعة ريو. ونحن نؤيد أيضا تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل السويد بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. وأثناء المناقشة المواضيعية، سيحدد الوفد البرازيلي، ممثل للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي بعض الجوانب التي تم المجموعة. وأود اليوم أن أبرز بعض العناصر في الخطة ذات الأهمية الخاصة للبرازيل.

وتشاطر البرازيل الشواغل التي أعربت عنها وفود عدة أثناء هذه المناقشة العامة فيما يتعلق بالتهديدات الخطيرة للسلام والأمن التي يشكلها الإرهاب والانتشار الممكن لأسلحة الدمار الشامل. ومما لا شك فيه أن هناك مخاوف واسعة النطاق بشأن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأطراف من غير الدول.

وفي هذه المناقشة العامة يبدو أن هناك تصورا متزايدا بأن النظام المتعدد الأطراف المكرس لزع السلاح وعدم الانتشار يواجه أزمة مصداقية. وترى البرازيل، أن ذلك الموقف ينبع من الإحساس بعدم وجود التزام سياسي خاصة من جانب البلدان الحائزة لأسلحة نووية، فيما يتعلق بتنفيذ التفاهم الأساسي الذي تقوم عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومثلما ذكر مسبقا ائتلاف البرنامج

وفي الوقت ذاته، لا يمكن عن طريق محاولات إعادة كتابة أو تفسير المادة الرابعة المساس بأي حال بحق جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار دون استثناء في ممارسة حقها في الاشتراك في الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إنتاجها واستخدامها. ومن نفس المنطلق، لا يمكن أن تنشأ التزامات جديدة بموجب المادة الثالثة دون قرار سليم وصريح من جانب الأعضاء في المعاهدة. وبالتطلع إلى المستقبل في عام ٢٠٠٥، لدينا اقتناع بأن نجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار سوف يتوقف على قدرته على إحراز تقدم في مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي المتشابكة التي لا يمكن الفصل بينها، مع إعادة التأكيد صراحة في نفس الوقت على حق جميع الأطراف في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وقد أحدث الشلل المستمر في مؤتمر نزع السلاح تصورا مؤسفا بأن هناك فض اشتباك مطرد من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية. وليس الجمود في مؤتمر نزع السلاح في مصلحة أحد. والبرازيل ملتزمة بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وقد أعربت البرازيل عن تأييدها الكامل لاقتراح السفراء الخمس، الذي قدمه ممثلو بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي وكولومبيا، اقتراح، كما أعربت عن استعدادها للمشاركة في مناقشات غير رسمية للمسائل الجديدة المرتبطة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتمثل فكرة التفاوض من أجل إبرام معاهدة للمواد الانشطارية قابلة للتحقق منها خطوة هامة في إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى ساحة المفاوضات. وفي الوقت ذاته، لا غنى عن إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي للوفاء بولاية المؤتمر.

النتيجة المؤسفة لهذا التطور في أنه قد يؤدي بالبلدان إلى اعتبار الأسلحة النووية من وسائل تعزيز الأمن.

وفيما يتعلق بمسألة الحد من الانتشار، يرى عدد من البلدان أن المسائل الحساسة سوف تعالج على نحو أكثر كفاءة بتجنب المفاوضات الدبلوماسية التي تستغرق وقتا طويلا واللجوء لترتيبات تتسم بمشاركة محدودة ومزيد من المرونة في التنفيذ. وترى البرازيل أن الآليات المخصصة لا يمكن أن يستعاض بها عن كفاءة الصكوك التفاوضية المتعددة الأطراف ومشروعيتها. بل من شأن الآليات التي يتم التفاوض بشأنها بين عدد منخفض نسبيا من البلدان أن تزيد العوائق التي تعترض مصداقية الصكوك الحالية، التي ينبغي أن نسعى لحفظها.

وفي أيار/مايو من العام القادم، سنواجه مهمة استعراض تنفيذ الصك المكرس لتزع السلاح وعدم الانتشار الذي يتمتع بأوسع نطاق من العضوية، وهو معاهدة عدم الانتشار. ورغم البوادر المتزايدة على الإحباط والشكوك التي أحاطت أخيرا في بعض الأوساط بأهميته للتعامل مع الأخطار المستمرة والجديدة، فنحن جميعا متفقون على أن معاهدة عدم الانتشار صك ضروري لصون السلام والأمن الدوليين.

وتتوقف قوة معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها وطول صلاحيتها على التوازن الدقيق بين أعمدها الثلاثة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والحق في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب احترام هذا الفهم الأساسي إذا أردنا أن تظل المعاهدة ذات صلة بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي أيضا متابعة بذل الجهود باستمرار بهدف التطبيق العالمي للمعاهدة. ولا يمكن للسلام والأمن الدوليين إلا أن يستفيدا من القضاء التام على الأسلحة النووية. أما عدم الاكتراث لأحكام المادة السادسة فقد يؤثر في نهاية المطاف على المصدقية الأساسية للمعاهدة.



جدول أعمال اللجنة الأولى في عدد مخفض من المجموعات أن يزيده وضوحا وفهما. ويمكن أن يسر انتخاب أعضاء المكتب في وقت قريب متابعة الموضوعات المتفق عليها، كما يمكن أن يتيح إجراء مشاورات متقدمة تحسبا للدورة التالية. وينبغي أن تحترم الاعتبارات المتعلقة بتحسين الاستفادة بالوقت حق الوفود في الإعراب بجزية عن كل ما يبدو لها هاما، وضرورة منح كل منها الوقت الملائم. وينبغي النظر بإمعان في إمكان استبعاد بعض بنود جدول الأعمال حالة بحالة. ويمكن للرئيس أن يقدم مقترحات بشأن احتزال النظر في القرارات يجعله كل سنتين أو ثلاث سنوات، ولكن القرارات في هذا الصدد يجب اتخاذها بتأييد الدول الأعضاء. وينبغي الاستفادة بشكل أفضل من الأحكام الواردة في المادتين ١١ و ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التعاون في صون السلام والأمن الدوليين.

#### السيد المطرفي (المملكة العربية السعودية): السيد

الرئيس، يسرني أن أتوجه إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذا العام معربا لكم عن ثقتي في حسن إدارتكم لأعمال هذه اللجنة، ومتمنيا لكم ولأعضاء مكتبكم كل التوفيق والنجاح.

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين، الذي يشكل الهدف الرئيسي في ميثاق الأمم المتحدة، بات حاجة ماسة لكافة الأمم والشعوب. ونحن نعتقد بأن تحقيق هذا الهدف لا يتأتى من خلال الجهود أو الاجتهادات الفردية لدولة أو مجموعة إقليمية بعينها، بل لا بد من تعزيز دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف سواء في إطار مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح، والتأكيد على دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا المهددة للسلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الذي تدعو فيه حكومة بلادي إلى دعم النظم الدولية القائمة لعدم الانتشار ونزع السلاح والمتمثلة

وتؤيد البرازيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تأييدا كاملا. بيد أنه لا يبدو أن هناك مع الأسف أي تعجل لدخولها حيز النفاذ. ونحن مواجهون بمفارقة مؤداها أنه رغم عدم إمكان التنبؤ باحتمالات حدوث ذلك في المستقبل القريب، فإن إقامة النظام الدولي للرصد قد تقدم بدرجة كبيرة. ولا يمكن لهذا النظام أن يعمل بدون الالتزامات القانونية المقابلة التي توخي منه رصدها. ومن ثم ندعو جميع الدول، وخاصة التي يحتاج إليها بدء نفاذ المعاهدة، لأن تنضم إليها وتصدق عليها على وجه السرعة.

وتستدعي منا التحديات الهائلة التي تواجه اللجنة الأولى أن تظهر شعورا عميقا بالمسؤولية والالتزام باحترام سلامة النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيرا، نحن مقتنعون بأن مفهوم نزع السلاح مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية. فلا يمكن أن يكون هناك شك، مثلا، في أن النفقات على الأسلحة تحول قدرا كبيرا من الموارد المالية والمادية والبشرية التي كان يمكن بغير ذلك استثمارها في برامج اجتماعية. وفي هذا الصدد، لعلني أشير إلى أنه في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أيدت ١٠٨ بلدان إعلان نيويورك بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر. ويشجع هذا الإعلان المجتمع الدولي على إيلاء النظر بعناية للتقرير الذي أعده الفريق الفني المعني بآليات التمويل الابتكارية، الذي يستكشف الطرق لإيجاد موارد جديدة للتنمية. وتلك الآليات الجديدة والابتكارية للتمويل من شأنها جمع الأموال المطلوبة بشكل عاجل للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، مع استكمال وضمان موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها وطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بالمناقشة الجارية بشأن إعادة تنشيط اللجنة الأولى، يود الوفد البرازيلي أن يشير إلى الملاحظات التي سبق أن أبداها في هذا الشأن. ويمكن لإعادة تنظيم

عدم الانتشار. ونحن نعتقد بأن الضمان الوحيد والأمثل لدرء أخطار الأسلحة النووية ومكافحة انتشارها يتمثل في إزالة هذه الأسلحة والتخلص منها وفق ما التزمت به الدول النووية في المعاهدة خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠. ونؤكد بدورنا على أهمية تعزيز النتائج والتوصيات التي وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر، والعمل على تفعيل أهداف ومقاصد قرار الشرق الوسط لعام ١٩٩٥، الذي تم بموجبه تمديد المعاهدة. ونأمل أن يشكل المؤتمر الاستعراضي القادم المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠٥ فرصة مواتية لتعزيز الحوار الهادف بين الدول المشاركة وتقييم الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وتأمل حكومة بلادي أن تتكامل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح.

وفي إطار تفعيل جهود عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تولى بلادي أهمية كبيرة لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يدعو جميع الدول إلى الالتزام بمكافحة انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها بين الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ونحن نرى أن هذا القرار يأتي مكملاً للجهود الدولية السابقة الهادفة إلى درء أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول بشكل عام ومنع وصولها إلى الأطراف الأخرى بشكل خاص. ونود في هذا السياق أن نبدي تعاوننا التام مع اللجنة المنشأة بموجب هذا القرار والمكلفة بمتابعة تنفيذه.

إن دول وشعوب منطقة الشرق الوسط تشعر بقلق بالغ تجاه عدم تحقيق نجاح ملموس لسياسات عدم الانتشار في هذه المنطقة الهامة من العالم. وإن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية يمثل هدفاً أكيدا لدول وشعوب هذه المنطقة المهمة. إن عدم تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال وبخاصة عدم عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، يعود بالأساس إلى رفض إسرائيل المتكرر

في الاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات الصلة، فإنها تؤكد في الوقت نفسه على أهمية الحوار المشترك وتبني نظرة شاملة وموضوعية والابتعاد عن الانتقائية حتى نتمكن من معالجة القضايا المطروحة على أعمال لجنتنا بكل كفاءة واقتدار.

إننا في المملكة العربية السعودية نشترك المجتمع الدولي قلقه تجاه المخاطر المترتبة على امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن العمل على تعزيز دور وعالية الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر أو عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء بين الدول أو الأطراف الفاعلة غير الحكومية، يمثل، بالنسبة لنا، هدفاً ينبغي لنا جميعاً العمل على تحقيقه. ولقد عبرت المملكة العربية السعودية عن ذلك بشكل عملي من خلال انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومن خلال مشاركتها المستمرة في الفعاليات الدولية الخاصة بمناقشة سبل تعزيزها وتحقيق عالميتها. ونعلق أهمية كبيرة فيما يتعلق بتفعيل دور هذه الصكوك الدولية على الصعيد الوطني من خلال الإجراءات التشريعية والرقابية الهادفة إلى مكافحة انتشارها.

ففيما يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على سبيل المثال، نظمت الهيئة الوطنية المكلفة بتنفيذ الاتفاقية في بلادي، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ورشة عمل إقليمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بهدف تعزيز دور الاتفاقية على مستوى دول المجلس. كما نظمت الهيئة الوطنية، بالتعاون مع المنظمة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ دورة تدريبية لأعضاء الهيئة الوطنية والجهات ذات العلاقة بغية تحقيق التنفيذ الأمثل للاتفاقية على المستوى الوطني.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل إطاراً دولياً فاعلاً يمكن من خلاله تحقيق نجاح ملموس لسياسات

الوصول إلى الهدف النبيل الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والمتمثل في تحقيق السلم والأمن لكافة الأمم والشعوب.

**السيد موسامباشيم (زامبيا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السفير دي البا والأعضاء الآخرين في المكتب على الانتخاب الذي يستحقونه بوصفهم أعضاء مكتب اللجنة الأولى. وأود من البداية أن أقدم تعهد وفد بلدي بالتعاون التام. وزامبيا قدرت ولا تزال تقدر التزام بلد السفير دي البا، المكسيك، بتحقيق نزع السلاح العام والكامل. ان تجربته المعترف بها في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ستكون دون شك مصدر نفع في جهودنا لتوجيه عملنا إلى اختتام ناجح.

ويود وفد بلدي أيضا ان يشكر السيد نوبوياسو اب، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الاستهلاكية المهمة التي أكدت مسائل نزع السلاح والأمن الدولي الأكثر الحاحا، وهي الملاحظات التي ذكرها امام اللجنة الأولى في جلستها الثانية التي عقدت يوم الاثنين الموافق ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤. ووفد بلدي يشاطره التفاؤل حول المستقبل وحول تحقيق مزيد من المنجزات في نزع السلاح العالمي. وعلى الرغم من الافتقار إلى التقدم في مجال نزع السلاح النووي فإن زامبيا تلاحظ بارتياح التقدم المحرز خلال السنة الماضية في مجالات أخرى تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويود وفد بلدي ان يشجع أعضاء اللجنة على التعامل مع هذه الدورة بحكمتهم المهنية العادية وبالتقدير التام لمسؤوليتهم الثقيلة، مسؤولية الإسهام في احلال السلام والأمن الدوليين. ثمة حاجة إلى ان يكافح الأعضاء لفتح الطريق المسدود في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة نزع السلاح. والنصيحة التي يسديها أعضاء هذه

لدعوات وقرارات المجتمع الدولي للانضمام إلى هذه المعاهدة، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك. إن استثناء إسرائيل من الضغوط الدولية الهادفة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وتطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بسياسات عدم الانتشار، تشكل علامة استفهام لدول وشعوب المنطقة.

ونحن بدورنا نتساءل أمام هذا الجمع، أليس من حق دول وشعوب منطقتنا أن تنعم بالأمن والاستقرار من خلال إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية أسوة بما تحقق في مناطق جغرافية أخرى من العالم؟ ولماذا لا تحذو إسرائيل حذو جمهورية جنوب أفريقيا وغيرها من الدول التي بادرت بالتخلص من ترساناتها النووية وذلك لإثبات حسن نواياها تجاه السلام مع جيرانها. إننا نعتبر أن على المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية مسؤولية تاريخية وسياسية تجاه تفعيل وتنفيذ القرارات الدولية الداعية لإخلاء جميع دول منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية بدون تمييز أو استثناء.

إن مكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تأخذ منا قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية، وذلك بالنظر إلى خطورة انتشار هذه الأسلحة على المجتمعات والأفراد على حد سواء. إننا في المملكة العربية السعودية نعمل وبشكل جاد وعملي على مكافحة انتشار هذه الأسلحة وتعبئها من خلال الإجراءات النظامية والرقابية المختلفة التي اتخذتها حكومة بلادي.

في الختام، يؤكد وفد بلادي دعمه لمسيرة أعمال لجنتنا للخروج بنتائج إيجابية تدفع باتجاه تعزيز النظام المتعدد الأطراف في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، أملا في

ان تريد من الاشادة بهذه الإدارة على اقامة اتصال وثيق بالدول الأعضاء. وقدرت حكومة بلدي تقديرا كبيرا إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى لوساكا، عاصمة زامبيا، في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذه السنة. وخلال تلك الزيارة ساعدت هذه الإدارة مركز زامبيا للإجراءات المتعلقة بالالغام في تعزيز برامجها، وحدث تبادل للآراء في مشاركة زامبيا في مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية اوتوا الذي من المقرر ان يعقد من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في نيروبي بكينيا.

ويود وفد بلدي ايضا ان يثني على حكومة الولايات المتحدة لدعمها المستمر في مجال بناء القدرة في المركز الزامبي للإجراءات المتعلقة بالالغام. ونأمل في انضمام شركاء آخرين في التنمية إلى الولايات المتحدة في تعزيز قدرة زامبيا على معالجة مشكلة الالغام الارضية على المستويين الوطني والاقليمي.

وزامبيا مسرورة بملاحظة ان مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية اوتوا سيعقد في افريقيا، وهي قارة متأثرة بالالغام الارضية تأثرا كبيرا. وذلك اقرار بالمشكلة المستمرة للالغام الارضية في قارتنا. وفي بعض البلدان تعود مشكلة الالغام الارضية إلى وقت الحرب العالمية الثانية. ومؤخرا فإنها نتيجة حروب التحرير الوطني. وفاقمت هذه المشكلة أيضا الصراعات داخل الدول وبين الدول في عصرنا.

تجتمع اللجنة الأولى في وقت عسير. تطول قائمة المهام غير المنجزة في جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ولذلك يرى وفد بلدي ان من اللازم اتخاذ خطوات على وجه الاحاح لتحقيق الهدف الذي وضعناه نصب عيوننا.

تشكل الزيادة في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر تهديد لبقاء الدول. والوصول غير المتحكم به

للجنة، كل لحكومته، ستساعد على التغلب على الصعوبات في المفاوضات الجارية في هاتين الهيئتين. وتشعر زامبيا بأن البدء بمعالجة المسائل التي تحظى بتوافق الآراء يمكن ان يسهل العملية وان يسرع بها.

اليوم سيتكلم وفد بلدي على نحو عام بشأن مسائل نزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار. والبيانات المفصلة سيدلى بها في وقت لاحق. يرحب وفد بلدي بالمبادرة بإجراء مناقشة متفاعلة، بالنظر إلى انها ستتيح لوفود اصغر مثل وفد بلدي الفرصة للإسهام في هذه المسائل الهامة.

زامبيا ملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف عن طريق الدعم المستمر لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. وستقوي في الحقيقة مؤسسات قانونية متعددة الأطراف قوية جهود عدم الانتشار. ايدت زامبيا ولا تزال تؤيد نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نعتبرها حجر الزاوية لترع السلاح النووي. بيد ان بلدي ينتابه القلق من ان التطورات التي حصلت مؤخرا حول العالم كانت باتجاه تقويض نظام معاهدة عدم الانتشار.

في السنوات الـ ٣٦ منذ اعتماد معاهدة عدم الانتشار حقق المجتمع الدولي باطراد التقدم في نزع السلاح النووي. اظهر استعراضان للمعاهدة، اجريا في ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على التوالي، توافق آراء المجتمع الدولي على الحاجة إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وآمل في ان الاعداد لمؤتمر الاستعراض من جانب الأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيستمر في التحرك إلى الامام على الرغم من الصعوبات.

ان اتفاقية الأمم المتحدة لحظر استعمال وتخزين ونتاج ونقل الالغام المضادة للافراد وتدمير تلك الالغام، المعروفة أيضا باتفاقية اوتوا، ارتقت إلى مستوى التوقعات. وتشكر زامبيا إدارة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالالغام على دورها الريادي في تفعيل الاتفاقية. وتود حكومة بلدي

انتخابه بجدارة لرئاسة اللجنة الأولى. أطمئنه على الدعم غير المشروط من جانب وفد بلدي لضمان نجاح عملنا. وأود أيضا ان اهني أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي ادلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو التي يشرفنا ان ننتمي اليها. ولذلك ساقصر بياني على جوانب قليلة ذات اهمية خاصة بالنسبة إلى بلدي.

أود ان اتناول بايجاز ثلاثة من نظم عدم الانتشار القائمة ووجوه ضعفها من ناحية التنفيذ والتحقق والعالمية. أولا، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - اكثر النظم الثلاثة عالمية، حيث انها نقلت عن العالمية على وجه الدقة بثلاث زائد واحدة - ليست لديها آلية فعالة للتنفيذ لانه ليس لها هيئة تمثيلية دائمة ولا تعتمد الا على مؤتمرات استعراضية تعقد كل خمس سنوات. وبالإضافة الى ذلك، ليس لمعاهدة عدم الانتشار آلية للتحقق او آلية للانفاذ باستثناء متطلب المادة الثالثة بأنه يجب على الأطراف ان توقع على اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من ان معاهدة عدم الانتشار لا تمنح أية ولاية صريحة لمجلس الأمن فإن نظامها الأساسي يعطي مجلس محافظي الوكالة سلطة احالة قضايا عدم الامتثال لضمانات الوكالة على مجلس الأمن. هنا يجب علينا ان نشير الى ان المجلس، على الرغم من ان الوكالة احوالت قضية عليه، لم يتخذ إجراء بسبب خلاف فيما بين الدول الدائمة العضوية الخمس.

ومما يتسم بقيمة كبيرة لضمان الشفافية والثقة المتبادلة بروتوكولات اضافية، لأنها تمكن الوكالة الدولية من ان يكون لها ملاذ التفتيش على المواقع غير المعلنة ومن ان تقوم بتفتيشات تتسم بسمة أقوى من الاقحام. بيد أنه لم توقع وتصادق على البروتوكولات الاضافية سوى

من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول إلى هذه الانواع من الأسلحة يؤدي إلى عدم الاستقرار. ولذلك، من بالغ الاحاح ان ينفذ المجتمع الدولي برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير القانونية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١. يمكن للجنة الأولى ان تخدم البشرية بالعمل المتضافر لمنع الارهابيين من اساءة استعمال فوائده العولمة لتحقيق اهدافهم. وادى اقتراف الجرائم العنيفة باستعمال أسلحة صغيرة ونظم دفاعية جوية يحملها الانسان إلى الموت والتدمير في بلدان نامية كثيرة جدا.

وبالنظر إلى هذه التحديات للبشرية ينبغي للجنة الأولى ان تقود جهود الأمم المتحدة من اجل اعادة تأكيد سلطتها عن طريق الانفاذ العالمي للاتفاقيات المتعددة الأطراف. ولتحقيق ذلك ينبغي للأمم المتحدة ان تعزز تعددية الأطراف. ضرورة تعددية الأطراف ستعزز الجهود الثنائية والجماعية. وبالنظر إلى ان معظم التهديدات للسلم والأمن الدوليين تؤثر في جميع البلدان لا ينبغي لأي بلد ان يأخذ على عاتقه بمفرده ان ينفذ الاتفاقيات والاتفاقيات المتعددة الأطراف.

ويمكن لهذه اللجنة ان تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. واللجنة، في تحقيق هذا الغرض، يمكنها ان تساعد في الافراج عن موارد للتنمية البشرية تنفق الآن على الأسلحة. وبمراعاة هذه الحقائق الواقعة تقنعنا ضرورة تعددية الأطراف بأن نعيد التفكير في الأساس المنطقي للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وترى حكومة بلدي ان عقد الجمعية العامة لدورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح سيكون فعالا في تناول جميع هذه المسائل الملحة.

**السيد ستانغو اوغارتي (كوستاريكا)** (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي ان اهني أولا السفير دي البا على

الى الامام. وبالمثل مما يشجعنا ان القرار ٣٧/٤٢ الذي اتخذته الجمعية العامة يعطي الامين العام سلطة البدء بتحقيقات بشأن اي استعمال للأسلحة البيولوجية.

اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي نظام عدم الانتشار الوحيد الذي له تنظيمه، بما في ذلك القيود على تصدير التكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج ونظام للتحقق يشكل مكونا من مكوناته، ولكنه لم يصبح عالميا بعد. ثمة حاجة الى ٥١ عضوا. وبالإضافة الى ذلك، حتى اليوم لم يدمر سوى ١٢ في المئة من الترسانات القائمة والمعروفة، مما يمثل نقصا خطيرا في الامتثال.

تهنى كوستاريكا حكومة السويد على انشاء اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، وهي هيئة مستقلة ودولية يرأسها هانز بليكس ذو الشهرة الكبيرة والتجربة العميقة. ومنتظر بتوق اقتراحاتها الملموسة الأولى بقصد الحد من الاخطار الملازمة لأسلحة الدمار الشامل.

وليس في وسعنا ان نسمح بوجود استثناءات خاصة من التحقق. التحقق لا ينفصل عن الثقة المتبادلة، واي قيود أو شروط توضع عليه انتهاك للثقة. وفي هذا الصدد، بالنظر إلى التقاعس المتنامي من جانب بعض الدول عن قبول نظام واسع للتحقق، ينبغي للمجتمع الدولي ان يشجع القيام بعمليات التحقق الأكثر تقييدا وأن يستعمل كل منحه توفره الاطر القانونية القائمة في مجال تحديد الأسلحة.

إننا، حينما نستعرض إجراء مجلس الأمن، أو ينبغي أن أقول عدم الإجراء، لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، تتساءل عما اذا كان المجلس قد اضطلع حقا بالتزاماته ومسؤولياته. يتعين علينا ان ندعو المجلس الى الوفاء على نحو شامل بالتزاماته وإلى التحمل الكامل لمسؤولياته النابعة من عمليات الاحالة الموجزة في الفقرة الرابعة من الفرع بء من المادة الثالثة، والفرع جيم من المادة الثانية عشرة من النظام

٥٥ دولة، ولا يسري بعد نفاذ البروتوكولات الإضافية في ٤٦ من ٧١ دولة تقوم بنشاطات نووية هامة. والدول التي لم تنفذ البروتوكولات الاضافية تتفادى وضع تدابير لبناء الثقة على نحو متبادل لا غنى عنها للتعايش السلمي فيما بين الأمم.

ونحن، بوصفنا دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، نعرب بصراحة عن خيبة الامل بسبب الالتزام الضعيف، أو ينبغي ان اقول غير القائم، الذي ابدته حتى الآن الدول النووية بالوفاء التام بالتزاماتها في مجال نزع السلاح. بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة. ومما يزيد من خيبة املنا الافتقار الى التقدم في الامتثال للخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي سنة ٢٠٠٠. ومما يبعث على الارتباك عناد الثلاث زائد واحدة فيما يتعلق باضفاء الصبغة العالمية على معاهدة عدم الانتشار، وهذا العناد إهانة حقيقية للمجتمع الدولي. نبدأ بالمبدأ الذي مفاده ان كل ترسانة نووية تهدد متواصل للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك، مما يقلقنا ان نلاحظ ان بعض الدول اعلنت، منذ الاستعراض الاخير لمعاهدة عدم الانتشار، انسحابها من المعاهدة. من الضروري ان يجدد المجتمع الدولي، في المؤتمر الاستعراضي التالي في سنة ٢٠٠٥، جهوده لجعل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي حقيقة واقعة لا رجعة فيها.

واذ نتناول اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي اعتمدها ١٤٤ دولة طرفا فإن شبح هذه الأسلحة المحرمة لاح من جديد بسبب عيوب ذلك النظام الذي ليس له نظام للتحقق أو اي هيئة دائمة لضمان تنفيذه. وعلى الرغم من ذلك، وبغض النظر عن اي قيود قد تكون قائمة في مشروع بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإنه يوفر يقينا ضمانات اكثر مما كان قائما فعلا، وبهذا المعنى يمثل خطوة

إن المليارات الـ ٩٥٦ من الدولارات التي انفقت في العالم على الدفاع في سنة ٢٠٠٣ تمثل أكثر بـ ١٧ ضعفاً من المبلغ المنفق في العالم على المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية وتتجاوز المديونية الاجمالية على البلدان الـ ٦٤ التي تشكل مجموعة البلدان القليلة الدخل.

لقد بين لنا التاريخ على نحو متكرر أنه لا يمكن لأحد أن يحقق الأمن بشراء مزيد من الأسلحة. بيد أن الأمن يمكن إحلاله عن طريق معالجة وجوه الظلم والتخليص من العوز وتوحي تحقيق الأهداف المتشاطرة والمناداة بالقيم العالمية. ولسوء الحظ، فإننا باستثناءات قليلة سرنا على درب الأمن الزائف، الأمن الذي جعلنا عرضة على نحو تام للفقر والجهل والمرض. لقد شجعنا نوعاً من الأمن يؤدي إلى تبيد أهم مواردنا المتاحة ويختطف التنمية ويترها.

في سنة ٢٠٠١ وحدها تم تصنيع ١٦ مليار وحدة من الذخيرة: أكثر من رصاصتين عن كل شخص على الأرض. وذلك يعني أن كل واحد منا يقع تحت تهديد البندقية، وأنه في كل دقيقة من كل ساعة من كل يوم يموت شخص من الأشخاص.

ما انفكت كوستاريكا، مدفوعة بهذه الحالة المأساوية، تدعو إلى اعتماد المجتمع الدولي لصك ملزم قانونياً ينهي عمليات البيع والنقل غير المسؤولة للأسلحة، وهي العمليات التي تسهم في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. إننا، وقد راعتنا المذابح واللامبالاة بها، نؤيد تأييداً قوياً ومتحمساً المعاهدة المقترحة للاتجار بالأسلحة، ونناشد جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالشفافية في الاتجار بالأسلحة وبالاحترام التام لحقوق الإنسان أن تؤيد هذا الصك الوقائي. وتضع معاهدة الاتجار بالأسلحة سلسلة من القيود على تجارة الأسلحة استناداً إلى الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، وتقديرات الاستخدام المتوقع.

الأساسي للوكالة الدولية، وايضا في معاهدة عدم الانتشار وفي المادة السادسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يعيد بلدي التأكيد على التزامه ببرنامج العمل المعتمد في ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. تؤيد كوستاريكا اعتماد صك دولي عن طريق المفاوضات ينشئ آليات فعالة للقيام، بطريقة حسنة التوقيت ومعول عليها، بتبيين وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

وينبغي أن نسأل انفسنا عما اذا كانت الإرادة السياسية تتوفر لدى الدول الاعضاء الـ ١٩١ في الأمم المتحدة على تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة من اجل ازالة عمليات النقل والبيع التي اسهمت على نحو غير مسؤول، بسبب الافتقار الى الضمير والشفافية، في مزيد من حالات الموت. خلال العقود الخمسة الماضية لم نر مجلس الأمن أبداً يضطلع بمسؤولياته النابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المادة التي تقر بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية وذلك حينما تسند إلى تلك الهيئة انشاء نظم لتنظيم شؤون الأسلحة من أجل تشجيع اقامة وصون السلم والأمن الدوليين.

في عالم موارده محدودة، ويجب فيه على كل الدول ان تضع أولويات لانفاقها، مما لا يمكن فهمه ان تنفق البلدان النامية ٢٢ مليار دولار في السنة على الأسلحة بينما يجعل ذلك المبلغ من الممكن بالنسبة اليها ان تحقق بعض الاهداف الانمائية لللفية، من قبيل التعليم الابتدائي العام وتقليل عدد وفيات الاطفال. ان دينامية الافراط في التسلح/التخلف حقيقة واقعة مأساوية تستمر في استنزاف كثير من شعوبنا.

نتيجة لإعادة تنشيط الجمعية العامة والفريق العامل المشكل لهذا الغرض. وينبغي أن يشمل أي إصلاح للجنة الأولى أيضا آليات نزع السلاح كمؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح في نيويورك.

ومن المهم أن يجري تنفيذ عملية الإصلاح على نحو يتسم بالشفافية، وأن تشارك فيه جميع الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، سيشارك بلدنا بنشاط في المشاورات غير الرسمية التي تجري في هذا الصدد خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

**السيد إيسيبيللا (كينيا)** (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي على ثقة بأن اللجنة سستمكن برئاستك المقتدرة، سيدي، من تحقيق تقدم ملموس وموضوعي في تناول المسائل المعروضة علينا. وأود أن أؤكد لكم وللمكتب دعم وفد بلدي وتعاوننا الكاملين.

ولا يزال الوضع الحالي في العالم متقلبا ومعرضا للانفجار، ولا يزال تهديد الإرهاب خطرا حقيقيا وماثلا. ونظرا لما كشف عنه مؤخرا من عمليات تهريب أسلحة واسعة وسرية ربما ترتبط بالإرهاب، يجدر بنا اتخاذ إجراء حازم لمواجهة هذا الخطر. فالخطر الدائم المتمثل في إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول يجعل جهود المجتمع الدولي لتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف والملزومة قانونيا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، علاوة على تطبيق الأحكام المتعلقة بالتحقق الضروري.

ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي معرضة بشكل خاص للتهديد الذي تشكله سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي صعّدت الصراعات في المنطقة. وقد أنتجت الصراعات الدائرة أعدادا هائلة من اللاجئين والمشردين داخليا. وفاقم هؤلاء الضغط على موارد

وتبين المعاهدة الالتزامات القائمة والمنبثقة عن اتفاقيات جنيف، ومعاهدة حظر الألغام، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، بغية التمكن من تضمين هذه المعايير في التشريعات الوطنية لكل دولة. وقد حان الوقت لوضع حد للإمداد بالأسلحة غير المتسم بالمسؤولية، ولتفريغ ترسانات الأسلحة غير المشروعة. وقد أبدت سبع دول أعضاء حتى الآن وعلى الملأ دعمها لهذا النوع من المبادرات، ويسر كوستاريكا أن تكون واحدة من بينها.

ولا شك أن الحقائق الدولية الراهنة تجبر الدول على اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز نظم نزع السلاح الموجودة واتباع نهج أكثر واقعية لمواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب. وفي مجال نزع السلاح، فإن الانتشار الرأسي يثير القلق بشكل خاص. وعلى الأمم المتحدة أن تقود الجهود الرامية إلى منع أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية - من الوقوع في أيدي الإرهابيين. وعلينا أيضا أن نعتمد آليات فعالة لمنع تحويل الأسلحة التقليدية والصغيرة إلى الجماعات الإرهابية.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور القيادي الضروري في محاربة الإرهاب الدولي. ولذلك، اقترحت كوستاريكا أن تبدأ الجمعية العامة استعراضا معمقا لمختلف أجهزة الأمم المتحدة وولاياتها المرتبطة بالإرهاب بغية تجنب التكرار، وتوحيد الموارد وتركيز صنع القرار في جهاز واحد دائم، يتسم بالمقدرة المهنية والحياد في قلب الهيكل الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة. ولذلك نقترح إنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة لشؤون الإرهاب.

إن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لتحقيق نزع السلاح على نحو عام وكامل. وهي المبدأ الأساسي الذي يحكم كل المفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى يجب أن يكون



أكثر الأسلحة التي صنعها الإنسان وحشية. فهي لا تشوه وتقتل المدنيين الأبرياء فحسب، إنما تسهم أيضا، وبصورة مباشرة، في استمرار الفقر والتخلف في المناطق المنكوبة بها. ولذا فإن الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - تنفست الصعداء عندما تفاوضت في موضوع الاتفاقية وضمنت بدء نفاذها في آذار/مارس ١٩٩٩. فالاتفاقية هي أكثر المعاهدات العالمية المعنية بترع السلاح والشؤون الإنسانية نجاحا، وقد صدق عليها أكثر من ١٤٠ دولة.

وقد شهد نجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في بانكوك من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على مسألة مكافحة الألغام المضادة للأفراد.

وكما حدث في جهود أخرى لترع السلاح، حققت مكافحة آفة الألغام الأرضية نجاحها الأكبر تحت المظلتين الإقليمية والدولية. وترحب كينيا بالتالي باعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذي اتخذته الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي الشهر الماضي في نيويورك. ويحدد الموقف الأفريقي الموحد مجالات العمل ذات الأولوية والتي ينبغي لأفريقيا التركيز عليها، كتعبئة الموارد لتطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة ضحايا الألغام، في جملة أمور أخرى.

وتقترب اتفاقية أوتاوا من مرحلة فاصلة في تنفيذها. فكينيا ستستضيف المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المعروف أيضا بمؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، خلال الفترة بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وتعلق كينيا أهمية كبيرة على هذا الاجتماع الأساسي، الذي سيقدم

المنطقة بدرجة غير مسبوقة، مما أدى فعلا إلى حدوث انتكاسات في التنمية الاقتصادية.

وعلى هذه الخلفية رحبت كينيا بتشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن وضع صك دولي لوضع العلامات على هذه الأسلحة وتعقبها. وتؤيد كينيا الجهود الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١ وتووه بالدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الدولية في تنفيذ البرنامج.

وكينيا جهة فاعلة رئيسية في الجهود دون الإقليمية الرامية لمكافحة الانتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي أيار/مايو سنة ٢٠٠٠، استضافت كينيا مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، والذي انتهى بتوقيع إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونتيجة لذلك، تم توقيع بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، ومراقبتها والحد منها، وذلك في ٢١ نيسان/أبريل الماضي، وهو حتى الآن لا يزال الصك الملزم الوحيد في مجال الأسلحة الصغيرة في المنطقة. ويتوقع أن تقوم الدول الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول بالتصديق عليه في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة.

وتود كينيا أن تحت المجتمع الدولي على دعم أمانة نيروبي في تنفيذ البروتوكول. وتشارك الأمانة بنشاط في قيادة الحملة الرامية إلى مكافحة الأسلحة المضادة للأفراد والأسلحة الخفيفة إضافة إلى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي لعام ٢٠٠٦.

وأضم صوتي إلى صوت زميلي العزيز من زامبيا في التأكيد من جديد على أن الألغام المضادة للأفراد هي من

بشكل بناء مع كل الوفود بشأن السبل العملية لتحقيق هدفنا المشترك.

**السيد النجّار (اليمن):** يسعدني في البدء أن أهنئكم، سيدي، على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيساً للجنة. ونحن على ثقة من أن حكمتكم وخبرتكم السياسية والدبلوماسية ستسهم في تحقيق التقدم والنجاح الذي نأمله. ولي الشرف أن أعمل معكم بصفتي مقرراً للجنة الأولى، ممثلاً للمجموعة الآسيوية.

تجدد اليمن تأكيدها وحرصها على دعم كل الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين، ولم تتردد بلادي في التوقيع والمصادقة على المعاهدات الدولية المتعددة ذات الصلة بترع السلاح والحد من انتشاره والرقابة عليه، والمعاهدات ذات الصلة بالإرهاب، إيماناً واقتناعاً راسخين بأن هذه المعاهدات هي العنصر الهام والرئيسي لتهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار، خاصة مع ما شهدته البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة من متغيرات متسارعة، حيث تنامت أعمال العنف والإرهاب.

إن التزام الجمهورية اليمنية الثابت بقضايا نزع السلاح هو تعبير عن رؤيتها السياسية الواضحة في دعم جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، والتي حددها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. وفي هذا السياق، أيدت الجمهورية اليمنية ما خرج به الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتفاوض بشأن وضع صك دولي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. وأيدت الجمهورية اليمنية الجهود المبذولة للتوصل إلى صك دولي بهذا الخصوص، حيث ترى اليمن أن الهدف المتوخى هو حماية البشرية من ويلات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي لا تقل مخاطرها عن

التقدم المحرز منذ بدء نفاذ الاتفاقية في العام ١٩٩٩ ويضع جدول الأعمال التي سيتم تنفيذها في السنوات الخمس المقبلة لضمان الوفاء بالأهداف الإنسانية للاتفاقية. وعليه، سيكون المؤتمر علامة بارزة في وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

ونود أن نشكر جميع أولئك الذين ساهموا في استضافة كينيا لمؤتمر قمة نيروبي لعام ٢٠٠٤ وندعو جميع الدول والمنظمات المهتمة إلى المشاركة فيه بأعلى مستوى من التمثيل.

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تحدياً عالمياً. وتؤمن كينيا، في هذا الصدد، بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية ينبغي أن تركز عليه عملية نزع السلاح النووي. وتحث كينيا على التطبيق العالمي لنظام الضمانات المعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما البروتوكول الإضافي. ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ ينبغي أن يكون فرصة لتقييم تنفيذ تلك المعاهدة، على أن تؤخذ في الاعتبار المنافع الأمنية التي قد تحصل عليها كل الدول الأطراف حال نجاح تنفيذها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ولا تزال كينيا تشعر بالقلق لأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم يتم التفاوض بشأنها وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد. كما أن كينيا تعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الناجح لاتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وفي عالم متقلب ومضطرب، فإن دور الأمم المتحدة يخضع لمزيد من التمحيص، وكذلك الأدوار التي تؤديها لجان الجمعية العامة. وتمحيص دور كل من الأمم المتحدة واللجنة الأولى سيراغى بالضرورة مدى قدرة اللجنة على تلبية تطلعات أعضائها لتحقيق الأمن الجماعي. ونتطلع إلى العمل

المعنية بمحظر استخدام وإنتاج وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما أن برنامج نزع الألغام في الجمهورية اليمنية يعتبر من أنجح البرامج في المنطقة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل، إلا أن امتلاك إسرائيل لمفاعلاتها النووية العسكرية خارج نطاق الرقابة الدولية يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الإقليميين والدوليين، وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمطالبة إسرائيل بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، الأمر الذي يدعونا إلى مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية المدنية والعسكرية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤيد بلادي كل الجهود ووجهات النظر الرامية إلى تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى في إطار الجهود المبذولة لإعادة هيكلة مؤسسات الأمم المتحدة وإصلاحها، بما يفضي إلى تحقيق فعالية أكثر لجهود نزع السلاح والأمن الدولي. ونذهب إلى ما ذهب إليه الكثيرون في التأكيد على أن الإرادة السياسية للإصلاح هي مفتاح النجاح، وأنه بدون إرادة سياسية حقيقية سيظل النجاح محدودا.

وفي الختام، يجب التأكيد على أن تضافر جهود المجتمع الدولي لضمان تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تحقيق التنمية وتقديم المساعدات الاقتصادية للدول الفقيرة والأقل نموا، تنفيذا للتعهدات والاتفاقيات الدولية هو الكفيل بتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

**السيد شارما** (المهند) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحو لي أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة

التهديدات باستخدام الأسلحة النووية أو التهديدات والمخاطر بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

إن ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة من القضايا التي توليها القيادة السياسية اليمنية اهتماما كبيرا، حيث أن لهذه الظاهرة أبعادا مختلفة ومتشعبة، تداخل فيها العديد من الاعتبارات والتراكمات التاريخية للصراعات المسلحة وحب الاستعمار التي سادت بعض أنحاء البلاد، بالإضافة إلى خصائص اجتماعية للشعب اليمني. ولا يتسع المجال هنا لاستعراض جميع الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية بهذا الصدد، والتي عرضت من خلال التقرير الوطني المقدم في الاجتماع الأول الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. وقامت الحكومة بخطوات واسعة لشراء السلاح من أيدي المواطنين وتجار السلاح. بمبالغ وصلت إلى حوالي ١٠ ملايين دولار، وتحقق لهذه العملية نجاح كبير، بدعم من أصدقائنا.

وتسعى الحكومة من خلال وسائل الإعلام، من تلفزيون وصحافة وإذاعة، إلى تعزيز مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وتنظيم حملات توعية لتشجيع المواطنين على التخلص من تلك الأسلحة. كما أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما ومؤثرا في هذا السياق. وفي هذا الإطار، شاركت اليمن بفعالية في المؤتمر الإقليمي الذي عقد بالقاهرة برعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في العام المنصرم، والذي خصص لمناقشة ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسنحرص على المشاركة في مؤتمر المراجعة الأول الذي سيعقد في الجزائر مطلع عام ٢٠٠٥.

ولأن اليمن إحدى الدول المتأثرة بويلات الألغام، فقد أيدت كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء عليها. وكنا من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية أوتاوا

أهداف وأولويات جدول اعمال نزع السلاح وتحديد الاسلحة. وهو أيضا مظهر من مظاهر الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية على تناول المسائل التي تم دولاً أعضاء أخرى، بما في ذلك مسألة نزع السلاح النووي. وأظهرت الهند قدراً كبيراً من المرونة بغرض تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وانعدام اتفاق على جدول أعمال لجنة نزع السلاح نتيجة عن نفس الحالة غير السوية التي يمر مؤتمر نزع السلاح بها. لدى المجتمع الدولي مصلحة جماعية في المحافظة على جميع عناصر المؤسسات الثلاث لنزع السلاح وفي تعزيزها: اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وتبقى الهند ملتزمة بالاسهام في تحقيق هذا الهدف.

يتنامى القلق حيال التهديد المتمثل في انتشار الأسلحة النووية والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بها، بخاصة إمكانية أن تحوزها جهات فاعلة غير الدول. والهند تتشاطر هذه الشواغل. ونعتقد بأن الدول تقع على كاهلها مسؤولية اتخاذ تدابير لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بها وانتشارها إلى كل من الجهات الفاعلة غير الدول والدول الأخرى. والهند، التي تعي مسؤولياتها النابعة من امتلاكها للأسلحة النووية، وضعت تدابير تشريعية وإدارية، بما في ذلك ضوابط التصدير، في هذا الصدد. وسجلنا في منع الانتشار خال من العيوب.

وأصبح من الواضح أن نظام عدم الانتشار النووي الراهن يواجه تحديات رئيسية. نحن بحاجة إلى إنشاء بنية أكثر شمولا وغير تمييزية للتناول الفعال لشواغل الانتشار.

والتركيز على توخي تحقيق أهداف عدم الانتشار بدون التقدم صوب نزع السلاح النووي العام والكامل قد يكون مضرا وقد تكون له نتائج عكسية. والتدابير الرامية إلى توسيع أو إدامة النظم القائمة للتحكم بالتصدير والحرمان من

الأولى خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أنؤكد لكم أن وفدي سيدي تعاوننا تاما معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

تلتزم الهند التزاما قويا بتعددية الأطراف وأولوية المؤسسات والعمليات والصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤمن بضرورة تنشيط وتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، بما في ذلك لجانها الرئيسية. وقرار الجمعية ٣١٦/٥٨ يوفر المؤشرات التي يمكننا التحرك في هذا الاتجاه في إطارها. والتنفيذ الفعال للقرارات المتخذة بناء على توصية اللجنة الأولى من شأنها أن تجعل هذه اللجنة أكثر جدوى في تقديم المشورة والإرشاد للجهود المتعددة الأطراف الأخرى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

عند الدول الاعضاء شواغل وأولويات مختلفة، وتوفر لها اللجنة الأولى محفلا يمكنها فيه أن توجزها للمجتمع الدولي عن طريق البيانات العامة والبيانات المواضيعية ومشاريع القرارات. وأية محاولة لتقييد هذه الفرصة ستقلل أهمية اللجنة الأولى، بخاصة بالنسبة إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة غير الممثلة في مؤتمر نزع السلاح.

وجداول الاعمال الراهن للجنة الأولى نابع من الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وهي الوثيقة التي تحظى بدعم توافقي وتعكس توازنا حساسا في معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء. وأي نهج تدريجي لتغيير جدول أعمال اللجنة الأولى أو تعديل أولوياتها من شأنه أن يؤدي إلى تآكل توافق الآراء ذلك ويمكنه أيضا أن يشل عمل اللجنة الأولى.

وإخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل انعكاس للافتقار الراهن إلى توافق آراء عالمي على

والخطر المتنامي، خطر حيازة الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بها، اضافة بعدا جديدا واشد تهديدا إلى الخطر التقليدي المتمثل في نشوب حرب نووية. لقد أظهر المجتمع الدولي الإرادة على مواجهة الخطر. وتجلى ذلك في اتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء خلال الدورتين السابقتين لقرارات تبنتها الهند بشأن تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، وفي اتخاذ مجلس الأمن هذه السنة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والهند تقدم مشروع القرار ذلك مرة أخرى لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير لمكافحة هذا الخطر.

ولا يمكن التصدي الفعال للتحديات الجديدة إلا عن طريق نظم عالمية وغير تمييزية حقا، من قبيل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعن طريق البناء عليها.

تقوم حاجة إلى تعزيز القواعد الدولية ضد الأسلحة البيولوجية. والهند ملتزمة بالعملية الراهنة، عملية عقد جلسات سنوية يحضرها الخبراء والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية للنظر في مواضيع محددة. وسيوفر مؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٦ فرصة لوضع آليات لزيادة تعزيز ذلك الصك وللقيام في موازاة ذلك بمعالجة التهديد باستعمال جهات فاعلة غير الدول لأسلحة بيولوجية.

والتزام الهند باتفاقية الأسلحة الكيميائية يتضح في ادائها الممتاز في تحقيق اهدافها، وهي اهداف التدمير قبل الموعد الأخير المحدد. لدينا مصلحة جماعية في ضمان التنفيذ التام والفعال لاحكام الاتفاقية.

والاكتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا لأمن الدول، وهو يعرض أيضا للخطر استقرارها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي. ومما يفاقم

التكنولوجيا ستعيق التطبيق السلمي للتكنولوجيات النووية وتعزز الانقسام القائم بين الدول النووية وغير النووية عن طريق إيجاد طبقة جديدة من المالكين وغير المالكين.

والاستعمال السلمي للطاقة النووية، لأهداف منها توليد الكهرباء، يبقى حرجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان نامية ومتقدمة النمو كثيرة. ويمكنه أن يوفر أمنا في مجال الطاقة مستداما بيئيا. والحاجة إلى ضمان الوصول إلى التكنولوجيات والمواد النووية للأغراض السلمية هي، لذلك، هامة مثل أهمية منع انتشار التكنولوجيات والمواد الحساسة.

وما دامت الاسلحة النووية قائمة سيبقى التهديد باستعمال الاسلحة النووية، بالمصادفة أو بدون قصد. ولا يمكن أن يزيل إزالة تامة خطر نشوب حرب نووية إلا نزع السلاح النووي العام والكامل والعالمي ضمن إطار محدد الوقت. كان ذلك حجر الزاوية في خطة عمل الهند لإزالة الأسلحة النووية، وهي الخطة التي أراح الستار عنها رئيس الوزراء الراحل راجيف غاندي في سنة ١٩٨٨ في الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لرفع السلاح، ولا تزال الهدف الذي تتقيد به الهند اليوم.

وبينما يجري توخي تحقيق هدف نزع السلاح النووي فمما هو مرغوب فيه اتخاذ خطوات فورية لتقليل الخطر النووي. ويمكن أن تشمل هذه تدابير ازالة تنبيه وإزالة تصويب الاسلحة النووية، والالتزامات المقيدة قانونا بعدم الاستعمال الأول للأسلحة النووية وعدم استعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت نحتاج إلى وضع نظام عالمي جديد يقوم على أساس الأمن التعاوني وتعددية الاطراف. ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة للدول قد تساعد في إيجاد بيئة تفضي إلى تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين.

**السيد أو كيو (الكونغو)** (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن اهتثك سيادة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. نظمناكم على تعاوننا التام. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على البيان الهام الذي أدلى به عند بدء عمل اللجنة وعلى الجهود الكبيرة التي يبذلها بوصفه رئيساً لدائرته.

ومع وفود أخرى كثيرة جدا تكلمت منذ بداية هذه الدورة مما يقلق وفد الكونغو عميق القلق عملية نزع السلاح والتهديد الذي لا تزال أسلحة الدمار الشامل تضعه أمام البشرية بعد انقضاء ٢٦ سنة على عقد الجمعية العامة للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

ومما يقلق الكونغو أيضاً عمل مؤتمر نزع السلاح الذي هو الإطار المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. وطيلة سبع سنوات متتالية لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل. وتود الكونغو ان تبين بجلاء أن تحقيق اهداف نزع السلاح لا يزال قصياً، بينما تستفحل التحديات التي تواجهنا، بخاصة بتزايد الارهاب الدولي.

وأيضاً نذكر مرة أخرى أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين لا يزالان مسألتين تحظيان بالأولوية في مجال السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنظور من الحيوي بالنسبة إلينا جميعاً أن ننضم إلى الصكوك الدولية المعنية بنزع السلاح. إن النظم المتعددة الأطراف، حتى تكون فعالة وحتى تؤدي دورها على أتم وجه، يجب أن يحظى بدعم الدول الأطراف فيها. وهذا هو السبب في أن من الواجب أن يحقق مؤتمر الاستعراض في سنة ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية النجاح للمحافظة على فعالية المعاهدة. ويجب أيضاً أن نعمل معاً لضمان إضفاء الطابع العالمي على صكوك تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وإنهاء سباق التسلح. ووقع بلدي على معاهدة عدم الانتشار

من اثر التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة علاقتها بالجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونأمل في التنفيذ التام لبرنامج عمل الأمم المتحدة. واحرز تقدم جدير بالثناء في المفاوضات بشأن صك يعنى بوسم وتتبع الاسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيتيح اجتماع الدول الثاني لفترة سنتين الذي سيعقد في ٢٠٠٥ فرصة مفيدة لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

ويبين التوصل إلى اتفاق على بروتوكول اختياري جديد يتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب بمقتضى اتفاقية الأسلحة التقليدية أن المفاوضات المتعددة الأطراف يمكن ان تحقق نتائج ذات مغزى ما دامت الإرادة السياسية متوفرة. وكان للهند شرف رئاسة جلسات فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية في ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وتواصل الهند التنسيق مع الفريق العامل المعني بالمخلفات المتفجرة للحرب الذي يجري مداوات بشأن تدابير تقنية وقائية وبشأن تنفيذ القانون الإنساني الدولي في سياق المخلفات المتفجرة للحرب.

ولن يقاس نجاح اللجنة الأولى بمدى قصر بياناتنا أو بمدى تقليل عدد أو طول مشاريع القرارات المعتمدة أو بمدى حرية أو تفاعل مناقشاتنا، ولكن يقاس بما إذا حركت هذه كلها محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف صوب العودة إلى الانخراط والمناقشات والمفاوضات المنتجة.

ونأمل في أن توفر المداوات خلال الدورة الحالية للجنة الأولى والقرارات التي سنتخذها قوة دفع لتحقيق توافق آراء عالمي بشأن مواجهة تحديات معاصرة، بما في ذلك تهديدات للأمن الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وهجوع مركز المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وفي أفريقيا، كما يعرف الجميع، فإن الأسلحة المستعملة في عمليات القتل كل يوم ليست بيولوجية أو كيميائية بطبيعتها ولكنها ببساطة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. هذا هو السبب في أن وفد بلدي يود أن تولي اللجنة الأهمية القصوى للعملية الجارية بشأن هذه المسألة في سياق تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة بشأن ذلك الموضوع وفي اعداد المؤتمر الذي سيعقد في ٢٠٠٦ لتقييم تنفيذ برنامج العمل.

وإذ نتناول الألغام الارضية المضادة للأفراد، وهو أمر آخر يتسبب في معاناة تجل عن الوصف في أفريقيا، يسعدنا أن نرى أن هناك دولا أطرافا متزايدة العدد في تلك الاتفاقية، ١٤٣ في هذه المرحلة. هذه فرصة لوفد بلدي لأن يرحب بإيجاد انسجام الموقف الأفريقي حيال هذه المسألة قبل مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في نيروبي من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونحن موقنون من أن المؤتمر سيوجد زخما جديدا للجهود الرامية إلى جعل اتفاقية اوتاوا عالمية حقا.

وندرک أنه يجب علينا أن نجتمع جهودنا إذا أردنا أن نحد - حتى لو كان ذلك إلى حد قليل - من عدد التهديدات المسلطة على بلداننا. وهكذا تحاول بلدان وسط أفريقيا أن تنظم أنفسها لإيجاد ظروف مواتية لتثبيت استقرار المنطقة التي تحيق بها التوترات في السنوات الاخيرة. ولا يمكننا أن نغفل هنا ذكر الدور الهام الذي تؤديه في هذا الصدد اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة بشأن مسائل الأمن في وسط أفريقيا في إجراء حوار مثمر فيما بين بلدان وسط أفريقيا.

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، ويناشد البلدان أن توقع عليها في أقرب وقت ممكن إن لم تفعل ذلك بعد.

يجب ان تقوم بنية نزع السلاح برمتها على أساس احترام الالتزامات المقطوعة والواجبات النابعة منها. وذلك يعني أن أفق استحداث أسلحة نووية جديدة وأيضا عدم التزام الدول النووية بعملية لا رجعة فيها لنزع السلاح النووي عاملان يزعزان كل شيء يجري تطويره في هذا المجال. ولذلك نناشد مرة أخرى الدول النووية أن تتحمل المسؤولية الواقعة على كاهلها بحكم مركزها، وأن تفي بالالتزامات التي التزمت بها خلال مؤتمر الاستعراض في سنة ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار، وأن تقوم بجلاء بتدمير ترساناتها. إن وجود عالم خال من تهديد الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وفي الحقيقة أي نوع من الاسلحة ليس مجرد حلم. يمكن لهذا العالم أن يصبح حقيقة واقعة إذا فعلنا حقا شيئا ما يتعلق بهذا الأمر. في هذا السياق فان تعددية الأطراف النهج الوحيد حيال مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتهديدات للأمن الدولي.

فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقدر وفد بلدي حق التقدير المبادرات الكثيرة التي اتخذت على مختلف المستويات لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ولاستئصال جذوره. والمثال على ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من التحديد والتعقب بطريقة حسنة التوقيت وممول عليها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وقد عقد دورته المضمونية الأولى من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيويورك، بمشاركة ١٠٦ دول و ٦٢ منظمة غير حكومية. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، يمكن أن تكون حاسمة في مكافحة وإزالة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والتنفيذ الانتقائي، وعدم احترام المعاهدات تهمز أعمدة بنية نزع السلاح بأكملها.

وسيكون إنما لا يُغتفر إذا توقف الجهد المبذول لترع السلاح ومهمة القضاء على أسلحة الدمار الشامل عند مكافحة الانتشار الأفقي. وفي رأينا أن القول بغير ذلك هو قبول بنموذج عبثي وخطير. والتظاهر بغير ذلك هو استخفاف بأسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، وتجاهل لأخطارها الحقيقية.

إن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها أمران مترابطان ولا ينفصلان عن بعضهما. والمعالجة غير المتوازنة لأي من هذين البعدين من شأنها أن تمكن تلك الأسلحة المهلكة من دحر جهودنا فيتعاظم التهديد أكثر فأكثر؛ والأخطر من ذلك أنها ستبعث رسالة خطيرة جدا ومحفوفة بالمجازفات الشديدة بأن الأسلحة النووية مفيدة.

إن احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي المقبل سيكون أمرا حاسما. ويعني ذلك، لنا جميعا، التنفيذ الكامل لجميع أحكامها. فهكذا نفهم المعاهدة. ويعني ذلك أيضا احترام روح ونص المعاهدة معا. ولا تنص المعاهدة مطلقا على تقسيم العالم إلى حائزين للأسلحة النووية وغير حائزين لها. وهي بالتأكيد لا تتسامح مع المبادئ العسكرية التي تمنح الأسلحة النووية هيبة ومكانة استراتيجية. فحيازة هذه الأسلحة ليست حقا دائما، ولكن إزالتها واجب قانوني ملزم لا يمكن تأجيل الوفاء به إلى الأبد. وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس على الإطلاق ترخيصا بجيازة أبدية للأسلحة النووية.

من شأن القضاء على الأسلحة النووية أن يلبي الحاجة الملحة إلى تعزيز الأمن الجماعي والعالمي وغير التمييزي. ويعني ذلك تجاوز التنافس بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والتعبير الحقيقي عن المبدأ المقبول بالإجماع

عانت الكونغو من التجربة الحزينة، تجربة حرب مدنية، ونولي أهمية قصوى لاتخاذ تدابير بناء الثقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بالنظر إلى أنه عن طريق هذه التدابير يمكننا أن نوجد التآزر الذي من شأنه أن يسهم في إيجاد مناخ من الثقة والتعاون. هذا هو السبب في أننا نسعى بانتظام إلى تحسين علاقات حسن الجوار والتعاون مع جميع دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وبخاصة من ناحية مكافحة الإرهاب. وبهذه الروح سيشارك بلدي بنشاط في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد في تيرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر. ندعو المجتمع الدولي إلى دعم المؤتمر.

ختاما، يعيد وفد بلدي التأكيد على وجود خطوات غير ضيقة إلى الامام من ناحية نزع السلاح. ولكل خطوة أميتها. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي جميع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن للجميع.

**السيد معندي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** يسرني كثيرا أن أراكم، سيدي، تترأسون اللجنة الأولى. بما لكم من مهارات دبلوماسية فائقة. وأغتتم هذه الفرصة لأهنئكم بكل حرارة ولأتمنى لكم حظا سعيدا في المهمة الشاقة التي تنتظركم. وبمقدوركم الاطمئنان إلى دعم وفدي الكامل. وأتقدم بتهنئتي أيضا إلى جميع أعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير ساريفا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

إن دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف في أزمة. والآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت لتجنب التهديدات التي تشكلها الأسلحة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين مصابة بالشلل. وبشكل مماثل، هناك خطر شديد على سلطة المعاهدات والاتفاقيات المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. فالتفسير الخاطئ،



وما زال رهينة لمصالح وطنية ضيقة معينة وللرغبة في حفظ الأمن الوطني على حساب مصالح الجميع. يجب السماح للمؤتمر باعتماد نهج شامل لكي ينظر في مسائل جوهرية ويتناول نزع السلاح وعدم الانتشار معا. والاقتراح الذي قدمه ممثلو الجزائر وبلجيكا والسويد وشيلي وكولومبيا - اقتراح السفراء الخمسة - يحظى بتأييد واسع النطاق ويوفر قاعدة متينة ومتوازنة لمساعدة مؤتمر نزع السلاح على الخروج من هذا الجمود التام الذي دام أطول مما ينبغي.

إن مواجهة الأسلحة النووية تتطلب عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية.

وسيكون العالم أكثر أمانا بالإزالة التامة لمخزونات الأسلحة البيولوجية والكيميائية، التي هي خطيرة ومهلكة بنفس القدر. ولا تزال عالمية واحترام اتفاقيات الأسلحة البيولوجية والكيميائية أحد أهدافنا.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يعززان كل منهما الآخر. ولكن عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي لا يمكن على الإطلاق أن يكون ذريعة لحيازة أسلحة نووية. فالانتشار النووي ليس في مصلحة أي أحد ولا بد من السيطرة عليه. علاوة على ذلك، الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل اكتسب الآن بعدا جديدا بالكامل، وهو أن احتمال اتجار شبكات إرهابية بشكل غير مشروع بتكنولوجيات ومواد نووية يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة دمار شامل بات تهديدا خطيرا لنا جميعا. ولقد اعتمد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للتصدي لذلك التهديد. واقترح القرار سلسلة تدابير لحماية من خطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي جماعات إرهابية. ومن خلال هوض مجلس الأمن بتلك المسؤولية، فإنه تصرف بطريقة ممتازة. ويشير القرار في الوقت ذاته إلى أنه ينبغي، بالموازاة مع تنفيذ

المتمثل في الأمن للجميع. ولا يمكن ضمان تنفيذ ذلك المبدأ من خلال الحيازة الأبدية للأسلحة النووية ولا من خلال الانتشار الأفقي أو الرأسي.

إن التحليل السليم والدقيق للعلاقات الدولية اليوم يستدعي أن نبتعد عن التوجه العسكري وأن نتبنى نهجا استراتيجيا معادلا يضع حدا لمبدأ الردع النووي البالي والمنتهي عصره ويثني عن أي توجه نحو التفوق أو الهيمنة أو السيطرة العسكرية. وتؤكد الحقائق الدولية اليوم أهمية النهج المتكامل والشامل لنزع السلاح، وتثبت صحة الفلسفة التي أرشدتنا دائما في هذا المجال، وتسلب الضوء على الحاجة إلى نزع سلاح عام وتام مع إعطاء درجة عالية من الأولوية للقضاء بالكامل على الأسلحة النووية.

ولتحقيق ذلك الهدف، يجب إصلاح تعددية الأطراف للتعامل مع قضية نزع السلاح. فلقد أثبتت النهج المفككة والانتقائية غالبا عدم جدواها. لذلك فإن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرس لنزع السلاح أمر ملح. ويجب أن تتخلص هيئة نزع السلاح من كل القيود لتستطيع تنفيذ ولايتها كما يحددها مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢.

يجب الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا بد من الحفاظ على التوازن بين حقوق وواجبات الدول الأطراف. فمن الواجب على الدول النووية أولا أن تنفذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال متابعة إجراء المفاوضات بحسن نية للقضاء التام على الأسلحة النووية كما جاء في فتوى محكمة العدل الدولية، والوفاء بالتزامها بالإزالة التامة لترساناتها النووية، وهو التزام تم التعهد به في المؤتمر الاستعراضي السادس، الذي عُقد عام ٢٠٠٠.

ولذلك يجب تخليص مؤتمر نزع السلاح من الأعباء، فهو الهيئة الدولية الوحيدة للتفاوض في مجال نزع السلاح،

وترتكز الحاجة لتزع السلاح على نحو عام وكامل - وهو ما نطمح إليه بشدة - على القناة الراسخة بأن الرد على التهديد المحتمل للأمن الوطني لا يمكن أن يكون باستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والتي تشكل تهديدا فعليا. كما تركز على القناة بأن العالم سيكون مكانا أفضل وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الجديدة والعاجلة إذا جرى توجيه الموارد الواسعة التي ستصبح متاحة بفعل إنهاء سباق التسلح، إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى زيادة الرفاه على المستوى الدولي.

وتؤيد الجزائر هذه الرؤية تأييدا تاما ولهذا السبب فهي تشارك في الجهود المتنوعة الرامية إلى نزع السلاح - النووي أو الكيماوي أو البيولوجي أو التقليدي. ومرة أخرى أبدينا التزامنا الصارم بتزع السلاح في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بالتصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وسنقوم بتدمير جزء من مخزوننا من الألغام في الأيام القادمة وعلى الملأ.

وبتلك الروح أيضا ينتظر بلدي استضافة المؤتمر الإقليمي لجامعة الدول العربية المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذا المؤتمر هو مبادرة لتعزيز عملية مكافحة الظاهرة الخطيرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، التي تزعزع الاستقرار. بما يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين.

ولطالما دعت الجزائر وبصدق للحوار والتعاون وسعت إلى تعزيز الأمن في حدود الأطر التقليدية للعضوية

ذلك القرار، المبادرة بعملية حكومية دولية وتنفيذها من أجل اعتماد صك قانوني دولي بشأن هذه المسألة.

ينبغي أن ينحصر هدف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سد الثغرات الموجودة في القانون الدولي فيما يخص العلاقة بين أسلحة الدمار الشامل والجهات الفاعلة غير التابعة للدول دون إضعاف النظم الدولية المنشأة بموجب المعاهدات الموجودة. ومع ذلك، تبقى الوسيلة الأكثر فعالية في مكافحة أسلحة الدمار الشامل، بطبيعة الحال، هي إزالتها بالكامل.

ويمكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير لتزع السلاح وعدم الانتشار أن يساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار وتوطيد السلام والأمن الدوليين. ويعتمد إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط على مدى استعداد إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - لإزالة أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ولوضع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن قدرات إسرائيل النووية، وعدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والسياسات المبنية على المعايير المزدوجة، تثير قلقنا الشديد.

والمجتمع الدولي على وعي منذ فترة طويلة بالآثار المميتة لتكديس الأسلحة وقد دعا إلى نزع السلاح كدعامة أساسية لأمن نظام دولي جديد. وبات هذا النداء مبررا أكثر من قبل نظرا للتهديدات المعقدة والعديدة وللتحديات التي تواجهها البشرية اليوم، مما يبين أن عالما مزدهرا وآمنا لا يمكن أن يبني إلا على السياسات الأمنية التي لا تضفي أهمية كبرى على الأسلحة ولا تعزز سباق التسلح.

وبرامج العمل التي تم التوصل إليها في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدت في السنوات الماضية. والمطلوب من الدول الأعضاء الآن هو الالتزام بالتعهدات، والتعاون والتنسيق في تنفيذ المتطلبات، من خلال آليات العمل الموجودة، أو العمل من أجل تحسين هذه الآليات لتحقيق مزيد من الفعالية في عملية التنفيذ.

وفي الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الدولي مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى على السلم والأمن الدوليين، إلا أن التقدم المطلوب للقضاء على هذه المخاطر لم يتحقق بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى البعث في الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة الجهود والمسامحة واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة من أجل تحقيق الهدف، وهو عالم يسوده الأمن والسلام، خال من هذه الأسلحة الفتاكة.

وقد قامت الكويت، وإيماناً منها بخطورة هذه الأسلحة وضرورة التخلص منها وإزالتها، بالتصديق على عدة اتفاقيات ومعاهدات وهي: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية؛ وتدمير تلك الأسلحة، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً البروتوكول الملحق به في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإيماناً من دولة الكويت بأهمية الأمن النووي، فقد صدقت العام الماضي على اتفاقيتي التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة

والتضامن. وهي تعمل إلى جانب البلدان الأخرى في المنطقة، على إنشاء منطقة مستقرة، ومتجانسة ومزدهرة في المغرب، تشارك في عملية تسوية النزاعات الأفريقية مشاركة تامة، كما تشارك في تعزيز الأمن والتعاون بين البلدان في قارتنا الأفريقية وتسهم في الجهود الرامية إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام، وتعاون وازدهار.

**السيدة الملا (الكويت) (تكلمت بالانكليزية):**

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن ثمانينا لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة المهمة جداً. كما أهنئكم، على مستوى آخر مهني وشخصي، باختيار امرأة - هي السيدة شيريل ستاوت - أمينة للجنة للمرة الأولى.

**السيدة الملا (الكويت):** لا يفوتني أن أشكر وكيل

الأمين العام لشؤون نزع السلاح أيضاً السيد نوبياسا آبي على كلمته في بداية المناقشات العامة للجنة، التي سلط فيها الضوء على كثير من المسائل الهامة والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، ونعرب له عن تقديرنا للجهود التي تقوم بها إدارة شؤون نزع السلاح في تعزيز التعاون الدولي والمشاركة الفعالة في المساعدة على تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات وبرامج عمل.

إن الكويت تؤمن بالدور المحوري والمركزي للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، وعلى رأسها الإرهاب، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مخاطر أخرى لا تقل أهمية عنها، مثل الجوع والفقر وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز والملاريا، التي تعاني منها الدول النامية بشكل خاص. فهناك ترابط بين هذه التحديات، فالأمن وتحقيق التنمية متلازمان، ومن الصعب تحقيق تقدم في أحدهما دون الأخرى. والطريق لمعالجة هذه القضايا قد تم تحديده وبوضوح في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات

لكي يصبح عالمنا خاليا من أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق تدعو الكويت الدولة المالكة للأسلحة النووية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، اللذين يعتبران ركيزتين في هذا المجال.

إننا نجدد هنا تأييدنا لإبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. وبالرغم من تعذر الاتفاق على جدول الأعمال وتوصيات موضوعية أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية في نيسان/أبريل الماضي، فإننا نأمل أن نتمكن في مؤتمر الاستعراض المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتعزيز المعاهدة وتحقيق أهدافها.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا ندعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة بعد إلى أن تفعل ذلك. وهذه الدعوة موجهة بالأخص إلى الدول الإحدى عشرة التي يستلزم دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها. كما ندعو الدول النووية بشكل خاص إلى مواصلة الالتزام بوقف أو تعليق إجراء أي تجارب نووية إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وترحب الكويت بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وفي إطار العمل على تنفيذ هذا القرار، تعمل الأجهزة المختصة في الكويت على إعداد تقرير الدولة الذي سيوضح الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام هذا القرار. وتؤمن الكويت بأن تعزيز آليات المراقبة والتحقق المنصوص عليها في غالبية الاتفاقيات الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل، وإضفاء طابع العالمية عليها عن طريق

الدولية للطاقة الذرية على أن تقوم بذلك، كما نشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة ولم تعقد بروتوكولا إضافيا على أن تفعل ذلك.

إننا نأمل أيضا أن تمثل جميع الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة وفي اتفاقات الضمانات الشاملة، وأن تعمل، بشكل وثيق، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وفي هذا السياق نطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة، أن تنضم فوراً إلى المعاهدة، وأن تتخلص من ترسانتها النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة. فقد بات وضع إسرائيل يشكل إخلالا واضحا بميزان القوى وقلقا دائما في منطقة الشرق الأوسط. وتطالب الكويت المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي، أو أي دولة أخرى تسعى إلى تطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

إننا ننوه هنا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ حول عدم شرعية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في الصراع المسلح. ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها.

إن الكويت ترى أنه حان الوقت لاتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دوليا

أعطي الكلمة أولاً للمدير العام للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

**السيد فيتر** (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحو لي أن أعرب عن مدى امتناني لأعضاء اللجنة الأولى على تفضلهم بمنحي فرصة مخاطبة اللجنة.

واسمحو لي أيضاً أن أبداً بتقديم خالص التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، الهيئة التي ظلت مرتبطة تاريخياً باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ بدايتها. إن اللجنة الأولى للجمعية العامة مقياس يمكن الاعتماد عليه لكل من الحالة الراهنة والاتجاهات البازغة في نزع السلاح المتعدد الأطراف، وبذلك المفهوم فإن مداولهما ذات أهمية قصوى حيث أنها بالفعل في مجال عدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن رضائي الشخصي لرؤيتكم، سيدي، الصديق العزيز وممثل المكسيك، في قيادة اللجنة. ونحن لا ننسى الخدمات المميزة التي قدمها بلدكم لقضية نزع السلاح. فمن الحظر على التجارب النووية إلى مجالنا المتعلق بالأسلحة الكيميائية، يتواجد الإلهام والأفكار والمثابرة المكسيكية دائماً. وقد شرفت أيضاً، في موقف آخر، بأن أقوم بإيداع صك تصديق بلدي على معاهدة تلاتيلولكو في المكسيك.

وقد مر عامان منذ جئت إلى هنا لأول مرة بصفتي المدير العام الجديد للمنظمة، على الرغم من حداثة عهدنا، كان لزاماً عليها أن تواجه تحديات كبيرة. واليوم، يمكنني أن أبلغكم بأن المنظمة تتحرك بحزم من كونها منظمة جديدة لا تزال في المراحل الأولى من الوفاء بولايتها إلى منظمة ناضجة لها سجل راسخ ومعترف به على نطاق واسع من الإنجاز والتأييد المتزايد من المجتمع الدولي. وبالفعل فإن

التصديق عليها والالتزام بأحكامها، يشكل الوسيلة الأفضل لمكافحة انتشار هذه الأسلحة. وإن تعزيز آليات المراقبة والتحقق هذه إنما يتم عن طريق دعمها بجميع السبل.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الكويت تدعم الجهود الرامية إلى تطبيق خطة العمل المتفق عليها في هذا الشأن، وترحب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المنشأ بهدف التوصل إلى صك قانوني لمكافحة هذه الأسلحة، التي أدى انتشارها إلى تغذية وإدامة الكثير من الصراعات لفترات طويلة نتج عنها سقوط آلاف الضحايا وساهمت في تعطيل عجلة التنمية في كثير من البلدان، وعلى وجه الخصوص الدول النامية.

وفي الختام، تدعم الكويت الجهود والمسااعي الرامية إلى إصلاح أساليب وطرق عمل اللجنة الأولى. وإيماناً منا بأن التطوير يجب أن يكون عملية مستمرة، نود التأكيد هنا على أن من المهم أن يجري إصلاح عمل اللجنة ضمن إطار الجهود الرامية إلى تحسين وتطوير عمل الجمعية العامة كله، وأن تتسم المشاورات في هذا الشأن بالشفافية والشمولية، وأن تهدف إلى تحقيق التوافق في الآراء. كما أن التركيز على الإجراءات والأساليب وطرق العمل يجب ألا يأتي على حساب المضمون. لأنه، في حالة غياب الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات، فإن أي جهود لتحسين طرق العمل لن يكون لها تأثير جوهري على المسااعي الرامية إلى نزع السلاح الكامل، وعلى وجه الخصوص نزع السلاح النووي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لقد طلب المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي وممثلاً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يدلوا ببيانات. وما لم يكن هناك اعتراض، سأدعو الممثلين الثلاثة أولئك إلى الإدلاء ببياناتهم.

العديد من الدول الأعضاء - أكثر من نصف أعضائنا - متخلفا عن الركب بشأن كل من تنفيذ وإنفاذ التشريعات الوطنية والضوابط الجمركية وفي مجالات أخرى مهمة. ولذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أناشد مرة أخرى جميع الدول الأعضاء التنفيذ الكامل وأن أكرر مجددا أننا مستعدون وراغبون في توفير كل مساعدة ضرورية من خلال برامجنا بدعم التنفيذ لجميع من يطلبونها.

وفيما يتعلق بالعالمية، أحرزنا أيضا تقدما ملموسا، والأخبار مشجعة. ويسرني أن أبلغكم أن المنظمة تضم الآن ١٦٦ دولة عضوا وقائمة الدول غير الأطراف في الاتفاقية تتقلص على نحو مثير.

ومنذ زيارتنا الأخيرة لهذه اللجنة في العام الماضي، تم تعزيز الاتفاقية بانضمام العديد من البلدان من ضمنها الجماهيرية العربية الليبية التي اعترفت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي أنها تمتلك أسلحة كيميائية. وقد بدأت ليبيا منذ انضمامها في نزع سلاحها تحت الرقابة الدائمة لمفتشينا الدوليين. وهي تفعل ذلك بصورة مثالية. وعمما قريب سينظر مجلسنا التنفيذي في طلب للجماهيرية العربية الليبية لتحويل منشأة سابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وإذا وافقت المجلس التنفيذي على الطلب، وأتوقع ذلك شخصيا، فإنها ستستخدم لإنتاج العقاقير الطبية لخدمة أفريقيا والبلدان النامية الأخرى في بعض المجالات الرئيسية الصعبة. وبانضمام الجماهيرية العربية الليبية فإن المنطقة الجاورة والشرق الأوسط بأكمله قد أصبحا أكثر أمنا.

وقد أوضح العراق مؤخرا لنا رسميا التزامه السياسي بالاتفاقية وبقرار الحكومة العراقية المؤقتة تمهيد الطريق للانضمام المبكر للاتفاقية. بمجرد أن تتولى الحكومة الجديدة المنتخبة السلطة في العام القادم. وذلك أمر شديد الأهمية،

المنظمة قد أكملت منذ قليل ١٠٠ ٠٠٠ يوم من أيام التفيتش وفتشت على أكثر من ٧٥٠ منشأة من أنواع مختلفة في ٦٥ دولة من الدول الأطراف. ونحن نقرب أيضا من إجراء تفتيشنا رقم ألفين.

إن نظام التحقق المحدد في الاتفاقية يقال إنه الأعدد والأكثر طموحا في تاريخ نزع السلاح المتعدد الأطراف ونحن نفتش على منشآت إنتاج سابقة لأسلحة كيميائية وأيضا على منشآت التدمير والتخزين؛ ولكننا نرصد أيضا الصناعة الكيميائية، في جهد هائل يتطلب قوة تفتيش على قدر كبير من المهارة والتدريب، كما يتطلب بالطبع التعاون الوثيق والنشط من صناعة الكيماويات في جميع أنحاء العالم. وكل تلك العوامل - الحكومية والخاصة، تتقارب في الإتمام الناجح لبرنامجنا الفريد لنزع السلاح وعدم الانتشار والتعاون الدولي - أو ما يسمى بالدعمات الثلاثة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومثلما أوضحنا في العام الماضي، نتيجة للدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لمراجعة عمل اتفاقية اعتمدت خطتنا عمل: واحدة بشأن التنفيذ الوطني للاتفاقية والأخرى بشأن عالميتها. وقد أحرز تقدم ملموس على كل من الجبهتين. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، فإن دولنا الأطراف قررت أن تضع لنفسها موعدا نهائيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لتقييم التقدم المحرز في إعداد وسن التشريعات الوطنية التي تفرضها الاتفاقية وفي إنشاء الآليات الداخلية المطلوبة.

ومثلما يعلم الأعضاء فإن الاتفاقية ليست معاهدة تنفذ نفسها بنفسها، وهي لذلك تتطلب من الدول الأطراف أن تتخذ عددا من الخطوات على الصعيد الوطني لتفعيلها وإنفاذ أحكامها. وتقييمنا حتى الآن هو أنه يلزم إنجاز الكثير قبل أن نصل إلى مرحلة يمكننا أن نقول أنها مرضية. فما زال

حائزة للأسلحة الكيميائية تدمير أكثر من ٧١ ٠٠٠ طن من العوامل الكيميائية وما يقرب من ٨,٧ ملايين قطعة ذخيرة وحاوية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تم تدمير أكثر من ٣٠ في المائة من الترسانة ويتواصل العمل في منشآت تدمير جديدة بجهد جدير بالإشادة للوفاء بالالتزام بالجدول الزمنية الواردة في الاتفاقية.

وتقترب الهند بسرعة من النقطة التي ستكون فيها قد دمرت تماما ٨٠ في المائة من مخزونها وبذلك تكون حملتها لتدمير الأسلحة الكيميائية سابقة للجدول الزمني المحدد لها. ومن أجل ذلك تحظى الهند بالثناء من جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ويتحرك الآن الاتحاد الروسي الذي يمتلك أكبر ترسانة معروفة للأسلحة الكيميائية في العالم بسرعة أكبر بعد بعض مظاهر التأخير المبدئي وذلك بفضل تصويت حكومته والدعم الأساسي للمجتمع الدولي من خلال مبادرات مهمة من قبيل الشراكة العالمية. ومن الحقيقي أنه يتعين إنجاز أكثر من ذلك بكثير في روسيا بينما تتحرك صوب انتهاء المهلة الزمنية الصارمة الواردة في الاتفاقية لعملية التدمير الشامل.

وقد أعلنت ألبانيا وجود ترسانة صغيرة موروثه من أيام الحرب الباردة. وقد بدأنا العمل مع السلطات الألبانية ونأمل أن يتم الإعداد للقيام بحملة تدمير سلسلة وقصيرة الأمد. وقد سلفت الإشارة إلى حالة ليبيا.

ومثلما ذكرت فإن المواعيد النهائية الواردة في الاتفاقية تقترب بسرعة كبيرة وهذا يعني أن عدد منشآت التدمير سيتزايد في المستقبل القريب. ويعني ذلك أيضا أن الدول الأطراف يتعين عليها أن تسرع - وفي بعض الحالات بصورة حاسمة في المسيرة صوب الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وسيطلب ذلك بدوره زيادة متزامنة في أنشطة التحقق من قبل الأمانة الفنية للمنظمة ونحن نتأكد من

وما زلنا مستعدين لدعم العراق وإسداء المشورة إليه في العملية المؤدية إلى الانضمام الكامل.

وقد أنجز تقدم مهم أيضا في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. ولا يزال عدد قليل من الدول خارج مجال الاتفاقية، ونحن نأمل بصدق أن تتمكن هذه الدول من الانضمام إلينا في المستقبل القريب.

ولا تزال هناك شواغل مبررة بشأن شبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط، حيث توجد صراعات كبيرة وذات أمد طويل. ويعتقد الكثيرون أننا يجب ألا نعقد الأمل على هاتين المنطقتين وأن نسمح للحالة بأن تتطور صوب نقطة في المستقبل البعيد بعض الشيء حين لا يمثل الانضمام إلى الاتفاقية مشكلة، لأن جميع المشاكل سوف تكون قد حلت. وأخشى أن ذلك المنطق بعيد كثيرا عن تفكيرنا. إن الالتزام بالاتفاقية من شأنه أن يشكل في أي منطقة من العالم محفوفة بالتوتر بادرة كبيرة لبناء الثقة وتشجيعا على التحرك صوب السلام والحلول النهائية للمشاكل. وأعتقد أنه لا يمكن لأي شخص أن يتوقع أي تعاطف مع أولئك الذين يقررون مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية كخيار مفتوح أو تفهم لهم، حينما تكون الأغلبية العظمى للبشرية والعضوية الواسعة في الأمم المتحدة قد أعلنت بالفعل أن تلك الأسلحة غير قانونية.

إن الأسلحة الكيميائية وسيلة بشعة للإرهاب والتدمير وتستهدف المدنيين غير المحميين وهي لا تفيد في أي حالات أخرى. وهي قد منعت بموجب اتفاقية غير تمييزية تم التفاوض عليها بين أطراف متعددة. وما الذي يمكن بالفعل أن يبرر عدم الانضمام لتلك الاتفاقية التي هي في صالح البشرية؟

يتواصل تدمير الأسلحة الكيميائية بموجب نظام التحقق الوارد في الاتفاقية وحتى الآن أعلنت ٦ دول أطراف

السيد ميهنيا يوان موتوك، ممثل رومانيا، أكدت استعدادنا لتقديم أي مساعدة وأي مشورة تقنية مطلوبة. والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تضع نفسها تماما تحت تصرف اللجنة، التي أتق بإمكان استفادتها إلى حد كبير من خبرتنا العملية بعد سبع سنوات من أنشطة التحقق.

ومن نفس المنطلق، نواصل تعاوننا المستمر عن كذب مع الأمم المتحدة من خلال إدارة شؤون نزع السلاح، التي رسخت أقدامها الآن بقيادة السفير نوبوياسو آبي. وفي خلال السنة الماضية لم نكتف بالتشاور مرارا مع إدارة شؤون نزع السلاح، ولكننا نتعاون أيضا في الميدان من خلال مشاركتنا المنتظمة في الجلسات التي تنظمها هي أو تنظمها المراكز الإقليمية للأمم المتحدة.

ولا يزال أمام العلاقة مجال للنمو ونعتزم بناء روابط أوثق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، كما أعرب الأمين العام وكما أعربنا مجددا منذ دقائق خلال اجتماعنا. ونحن نفعل هذا بصفة خاصة في المعركة ضد الإرهاب الدولي في مجال عدم الانتشار، حيث وجدنا اهتماما شديدا، تحفزه ضرورة حقيقية، بتجميع الصفوف في مواجهة هذا التحدي الجديد الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين.

وكما هو الحال في أعمال النضال من أجل الحرية والعدالة، يتطلب السعي من أجل السلام اهتماما ديناميا واستباقيا دائما من جانبنا. فلا بد لنا بجهدنا المتواضع أن نضيف شيئا وأن نسعى في جميع الأوقات لتحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار والتعاون الدولي.

وتؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدور المنوط بها في هذا الجهد، بالسعي من أجل كل من حظر الأسلحة الكيميائية أينما كانت، واستئصالها من على وجه

وجودنا في جميع مراحل التدمير المطلوبة وبذلك يمكننا توفير الضمانات الكاملة التي يحتاج إليها المجتمع الدولي. بمعنى أن يكون نزع السلاح الكيميائي من جانب الدول الحائزة فعليا وتاما ولا يمكن عكس مساره.

كما نواصل بذل جهودنا في التحقق من الصناعة، واضعين في اعتبارنا أن عدم انتشار الأسلحة الكيميائية جزء رئيسي آخر من ولايتنا، بل إنه في الواقع هو الولاية الطويلة الأمد. وفي هذا المجال، نتخذ أيضا خطوات لكفالة عدم إمكان الانحراف عن الاستخدامات المشروعة. ولهذا العمل أهمية خاصة، بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة وخطر الإرهاب الكيميائي الدائم الوجود.

ودعوني أذكر في هذا الصدد أننا نواصل المساهمة في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ورغم أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست أداة لمكافحة الإرهاب، فإن من الواضح أن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية ذاتها دورا توديانه في نضال المجتمع الدولي ضد الإرهاب على الصعيد العالمي. وقد أشرت في العام الماضي إلى أننا كنا على استعداد لتأدية دورنا، تمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما لاحظنا مع الارتياح أن مجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في نيسان/أبريل الماضي، بشأن الحيلولة دون حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، اعترف صراحة بدور ومسؤوليات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال عدم انتشار الأسلحة الكيميائية الهام، وبصفة خاصة في محاربة الإرهاب. ويعزز القرار مسؤوليتنا الخاصة في هذه المهمة البالغة الأهمية، ويضفي طابعا عالميا على كثير من الالتزامات الموجودة بالفعل في الاتفاقية.

وردا على رسالة موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، صاحب السعادة



الجميع يزداد حين تكمل خطوات نزع السلاح والتنمية بعضها البعض. ويجب أن نؤكد المزايا الاقتصادية المترتبة على تدابير نزع السلاح. ويجب أن تظل البدائل الإنمائية للترعة العسكرية الشغل الدائم للجنة الأولى.

ومن المؤكد أنه لا يمكن القول إن الفقر يؤدي مباشرة إلى الإرهاب، ولكن من الصحيح أن الإرهابيين يستغلون أوضاع الفقر بطرق ينتج عنها ارتفاع حدة الصراع والعنف. ويستخدم الإرهابيون طائفة عريضة من الأسلحة للقتل والتشويه والإبادة. وقدرتهم على الوصول إلى أرجاء العالم تعني أن تلك الأسلحة يجري إنتاجها وبيعها دولياً، في الأسواق السوداء وبواسطة الدول الراعية. ويجب على الدول بالاشتراك مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن تبحث عن طرق للحد من سهولة توافر تلك الأسلحة، وذلك من خلال زيادة الضوابط على الصادرات وزيادة اليقظة بشأن مخزونات الأسلحة.

وهشاشة وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في هذه اللحظة أمر يدعو للقلق، لأن انتشار تلك الأسلحة يزيد كثيراً من احتمال اقتناء الإرهابيين لها. ويلوح على الأفق القريب المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وكما أظهرت الاجتماعات التحضيرية الثلاثة للمؤتمر فإن معاهدة عدم الانتشار تمر بأزمة. فعدم القدرة حتى على الاتفاق على جدول أعمال، أو على أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ ما زالت ذات صلة، يشير إلى تنوع المنظورات التي تنطلق منها الدول الأطراف.

بيد أن الأزمة أعمق بكثير من الخلافات الإجرائية. فهي تتعلق بتفاعل المسؤوليات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. فالدول غير الحائزة الأعضاء

البسيطة. وسوف نستمر في تلك المهمة الحاسمة إلى أن نحقق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): إني متأكد من أن اللجنة الأولى سوف تنظر تفصيلاً في الأيام المقبلة في التقدم الذي أحرزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعطي الكلمة الآن لممثل الكرسي الرسولي.

**الأسقف ميغليوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، يا سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم.

لقد أشرفنا الآن على الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد كانت المثل المتجسدة في الميثاق، وهي السعي لتحقيق السلام عن طريق التنظيم والتعاون الدوليين، مصدراً للأمل على مر السنين. ويجب أن تحفزنا تلك المثل العليا الآن بقدر ما حفزتنا في عام ١٩٤٥. ولكن يبدو أن إحساساً بالخوف أخذ يغشى رؤيتنا في الآونة الأخيرة، الخوف من الهجمات الإرهابية، والخوف من الحروب الجديدة، والخوف من حدوث انهيار في عمليات القانون الدولي. ومن علامات هذا الخوف الطفرة في الإنفاق العسكري العالمي. فكثير من الدول تزيد إنفاقها، لأنها ترى أن ازدياد حجم ترساناتها من الأسلحة النارية سيوفر لها الأمن. وتقود زيادة الاعتماد على المدافع، صغيرها وكبيرها، العالم بعيداً عن الأمن بدلاً من أن تقربه إليه.

ومن النتائج الواضحة لهذا الإنفاق المبالغ فيه على أدوات الموت أن الحكومات أصبحت أقل قدرة بكثير على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل نحو التعليم والرعاية الصحية والإسكان. فهي تتخلف عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بينما تستحوذ الأولويات العسكرية على الأموال الشحيحة.

وقد أجرت الأمم المتحدة دراسات رائدة تظهر العلاقة التكاملية بين نزع السلاح والتنمية والأمن. فأمن

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد زيبينغ غو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بالانضمام إلى غيري من المتكلمين في تهنتكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

يسرني أن أبلغكم عن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد أحجار الزاوية في النظام الدولي المكرس لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتشكل المعاهدة بوضعها حدا لجميع التفجيرات النووية، تديرا فعالا لخدمة قضية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من جميع أوجهه، وهي لذلك تسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين، فضلا عن حماية البيئة.

ومنذ اعتماد المعاهدة أصبح وضعها يتسم بدرجة متزايدة من العالمية. فالיום، يبلغ مجموع الدول التي وقعت على المعاهدة ١٧٣ دولة والتي صدقت عليها ١١٩ دولة، بما فيها ٣٣ من الدول الـ ٤٤، المذكورة في المرفق ٢ للمعاهدة، الذي يشترط التصديق عليه لبدء نفاذها.

ويسرني أن أنوه بأن أربع دول قد وقعت على المعاهدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، هي إريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسانت كيتس ونيفيس والسودان، كما صدقت عليها ١٤ دولة هي إريتريا والبحرين وبليز وتوغو وتونس والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيشيل وصربيا والجبل الأسود وقيرغيزستان وليختنشتاين وهندوراس، إحداها من الدول المدرجة في المرفق ٢ هي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أخطرت ٩٨ دولة

في المعاهدة يقع عليها واجب ألا تشترك في انتشار الأسلحة النووية، بينما يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب الاشتراك في مفاوضات تؤدي إلى القضاء على أسلحتها النووية. كانت تلك هي الصفة الأصلية لمعاهدة عدم الانتشار: أي عدم الانتشار في مقابل نزع السلاح النووي.

ومما يثير المخاوف بقدر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية اقتناء الإرهابيين لها أن تلك المسائل لا تكاد تستنفذ مخاوفنا المتعلقة بترع السلاح. فانتشار الأسلحة التقليدية، وخاصة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا، تبعث على القلق البالغ. ويجب أن تدعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء جميع جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا وفي كل مكان به حاجة لهذه الأنشطة.

وبعد شهرين سوف تستضيف نيروبي المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، الذي يعرف أيضا باسم مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام. وقد أعرب الكرسي الرسولي منذ البداية عن دعمه لعملية اتفاقية أوتاوا، التي تمخضت عن عدد من النتائج الإيجابية في الحرب على الألغام المضادة للأفراد. ورغم ذلك، ما زال يلزم عمل الكثير إذا أريد للبشرية أن تتحرر من تلك الأجهزة الغادرة الرهيبة.

وقد جرت مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام" دائما في الجلسة العامة للجمعية العامة وليس في هذه اللجنة، رغم أن أهميتها لترع السلاح جلية. ومع أن الكفاءة الفنية للمفاوضين والخبراء بشأن الحد من الأسلحة جديدة بالترحيب وضرورية، يود وفدي أن يؤكد الجوانب الأكبر المتمثلة في تثقيف الناس وتكوينهم، ومن ثم يؤكد مجددا التزامه الثابت بها.

والرصد دون الصوتي في الدراسات المتعلقة بتكوين الأرض ولأغراض البحث في الزلازل والانبعاث بالانفجارات البركانية والإنذار بتولد أمواج تسونامي ومواقع الانفجارات تحت الماء ودرجة حرارة البحار ورصد التغيرات المناخية. ففي المحيطات، على سبيل المثال، شوهد عدد متزايد من جبال الجليد تنفصل عن الجرف الجليدي في المنطقة القطبية الجنوبية، وهي ظاهرة ربما تكون مرتبطة بالاحترار العالمي.

ويمكن أن تساعد بيانات الرصد دون الصوتي في التقليل إلى أدنى حد من أثر الانفجارات البركانية على الطيران المدني كما يمكن استخدامها لأغراض الدراسات المتعلقة بالغلّاف الجوي والأرصاء الجوية. أما شبكة رصد النويدات المشعة بنظام الرصد الدولي فتتيح بعض الفرص لاكتشاف تشتت النويدات المشعة، ومراقبة مستويات الإشعاع، ودراسة النشاط الإشعاعي الطبيعي، والقيام بالأبحاث البيولوجية، والبحوث المتعلقة بالتغيرات البيئية.

وتواصل اللجنة التحضيرية تنظيم البرامج وحلقات العمل التدريبية دعماً للنهوض بالقدرات الفنية الوطنية للدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة. ويشمل ذلك مناهج تدريبية للقائمين بتشغيل محطات نظام الرصد الدولي، ولمديري المراكز الوطنية للبيانات وموظفيها التقنيين في مجالات منها تحليل البيانات، وتخزينها وإدارتها، والهياكل الأساسية للاتصالات العالمية وتكنولوجيات التفتيش الموقعي.

وفي مجال التعاون الدولي، تواصل الأمانة الفنية المؤقتة الاضطلاع بدورها كغرفة مقاصة للمعلومات، وتقديم الدعم للجنة في النهوض بأعمالها، بما فيها برامج الزيارات الإعلامية لدعم أنشطة نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي. ويجري استلام تبرعات من الدول الأعضاء لدعم هذه الأنشطة.

اللجنة التحضيرية حتى الآن بتسميتها السلطات الوطنية أو مراكز الاتصال الوطنية.

والبيان الوزاري المشترك لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٤، الذي أعدته أستراليا وفنلندا وهولندا واليابان واعتمد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مثال آخر يظهر دعم الدول لتحقيق بدء نفاذ المعاهدة.

وتتمثل الأنشطة الرئيسية للجنة التحضيرية وأمانتها الفنية المؤقتة في إقامة نظام التحقق الذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز الفهم للمعاهدة ودخولها حيز النفاذ.

ويجري إحراز تقدم مطرد في إنشاء النظام الدولي للرصد، وهو شبكة عالمية تضم منها ٣٢١ محطة لرصد الاهتزازات، ورصد النويدات المشعة، والرصد المائي الصوتي، والرصد دون الصوتي، و ١٦ مختبرا للنويدات المشعة. وتقوم محطات النظام الدولي للرصد بإرسال البيانات الخام إلى مركز البيانات الدولي في فيينا عن طريق هياكل أساسية للاتصالات العالمية من خلال الساتلات، وهي تربط المركز أيضا بمراكز البيانات الوطنية للدول.

وأما التفتيش الموقعي، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، فهو تدبير نهائي للتحقق، ويشكل إعداد مشروع الدليل التنفيذي للتفتيش الموقعي إحدى المهام الرئيسية للجنة التحضيرية في هذا المجال.

ويتمثل الغرض الرئيسي من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كفالة إنهاء تفجيرات الاختبارات النووية على الصعيد العالمي، مما يعزز الأمن الوطني والدولي. بيد أن تكنولوجيات التحقق الخاصة بالمعاهدة تنطوي على إمكانية تقديم مزايا إضافية هامة مستمدة من بيانات النظام الدولي للرصد وأنشطة الهياكل الأساسية للاتصالات العالمية. ويمكن استخدام بيانات رصد الاهتزازات والرصد المائي الصوتي

وفي عام ٢٠٠٤، عقدت في تونس حلقة عمل للتعاون الدولي لدول شمال أفريقيا. وفي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ستعقد في جنوب أفريقيا حلقة عمل للتعاون الدولي لدول الجنوب الأفريقي.

وعقب اعتماد الجمعية العامة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أخذت علاقاتنا وعمليات التفاعل بيننا وبين الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة في التطور ويمكن أن تسهم بشكل أفضل في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود التشديد على أن ثماني سنوات من التطورات التي طرأت منذ افتتاح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤكد تنامي الدعم لها والاعتراف بها من جانب المجتمع الدولي صكاً هاماً من صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.